جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

# علة الأَوْلَى

# عند سيبويه- دراسة صرفية تحليلية

***The First Reason According To Sibawayh – A Morphological And Analytical Study.***

إعداد

**د/ أحمد يوسف محمد يوسف المدبولي**

مدرس في قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بإيتاي البارود،

جامعة الأزهر، مصر

( العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع- نوفمبر)

(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

# علة الأَوْلَى عند سيبويه- دراسة صرفية تحليلية

**أحمد يوسف محمد يوسف المدبولي**

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر

**البريد الإلكتروني**: : *Ahmedelmadboly@azhar.edu.eg*

## الملخص

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم علة الأَوْلَى عند سيبويه، كما يهدف إلى جمع المسائل الصرفية التي استدل فيها سيبويه بالعلة من طريق الأَوْلَى، والأحكام الصرفية المبنية على علة الأَوْلَى عنده، ودراستها دراسة تحليلية بحيث يظهر فيها وجه الأولوية في كل مسألة، كما يهدف – أيضًا– إلى الوقوف على صور استخدام سيبويه لعلة الأَوْلَى، فقد يستدل بها لتأييد رأيه، أو لإبطال رأي مخالفه، أو لغير ذلك، وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذيلته بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ومن أهمها:

- أنَّ المقصود بعلة الأَوْلَى عند سيبويه حمل الأصل على الفرع، وقد يعني بها إثبات حكم المقيس عليه للمقيس دون اعتداد بالأصالة والفرعية، وقليلًا ما يقصد بها حمل الفرع على الأصل.
- أنَّ الغالب في استعمال سيبويه لعلة الأَوْلَى أنَّه يستدل بها لتقوية مذهبه، وتأييد رأيه.
- أنَّه قد يستعملها لتقوية مذهب غيره، كما في مسألة: الوقف على الاسم الناقص المنادى المبني، حيث استدل بها لتقوية مذهب يونس.
- أنَّ علة الأَوْلَى ما هي إلا تذييلُ الحكم النحوي بما يوضحه ويفسِّره، أو يقويه ويعززه، وبذلك يكون للعلة النحوية والصرفية فائدة جمة؛ إذ إنها تستنبط أحكامًا ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة، فهي لا تناقض القواعد النحوية، وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي، فهي تابعة له.

**الكلمات المفتاحية**: العلة، الأَوْلَى، سيبويه، الكتاب، دراسة صرفية

# The First Reason According To Sibawayh – A Morphological And Analytical Study.

*Ahmed Youssef Mohamed Youssef Madbouly*
*Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Itay al-Baroud, Al-Azhar University, Egypt*

**Email:** *Ahmedelmadboly@azhar.edu.eg*

## Abstract:

***The research aims to study the concept of the first reason according to Sibawayh. It also aims to collect the morphological issues in which Sibawayh inferred the first reason through the first,and Morphological rulings based on the first reason and to study them analytically so that a statement of priority appears in each issue. It also aims to identify the forms of Sibawayh's use of the first reason. He uses it as evidence to support his opinion, or to invalidate the opposing opinion, or for something else. In this research, I relied on the descriptive and analytical method, and I appended it with a conclusion containing the most important results that I reached, the most important of which are:***

- ***Sibawayh, what is meant by the first reason is to attribute the original to the branch, and by it he may mean proving the ruling of the person being measured against him to the person measuring, without regard to the originality and the branch.***
- ***The majority of Sibawayh's use of the first reason is that he uses it as evidence to strengthen his doctrine and support his opinion.***
- ***He may use it to strengthen the doctrine of others, as in the issue of: diminishing the mounts of knowledge, where he used it as evidence to strengthen the doctrine of Yunus.***
- ***The first reason is nothing but an appendix to the grammatical ruling with something that clarifies and explains it, or strengthens and reinforces it, and thus the grammatical and morphological reason has great benefit; As it derives rulings and standards from the linguistic material collected by linguists and grammarians, it does not contradict grammatical rules, and in essence it is an interpretation of linguistic reality, as it is subordinate to it.***

**Keywords:** *The First Problem Sibawayh's Book, A Morphological Study*

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمّا بعدُ**،

فلما كان النحو والصرف كغيرهما من العلوم الإنسانية يخضعان للقوانين العقلية بالدرجة الأولى؛ فهما إذًا يخضعان للاستقراء والاستنباط والقياس، الأمر الذي يفتح أمام الباحثين أبوابًا عديدة للدراسة والتحليل، ومن هنا حرص علماء العربية على تفسير الظّاهرة التركيبية الموجودة في لغة العرب تفسيرًا دقيقًا، فاستَعملوا جُملةً من الأصول الفلسفيّةِ العلمية لِتساعدَهم في الوصولِ إلى نَظرةٍ دقيقةٍ في هذه التراكيبِ، وهذه الأصولُ مَوجودةٌ في غيْرِ النّحو والصرف منْ علومِ العَربِ، منها القياسُ والتّأويلُ، وهما منْ مصطلحاتِ الفقهِ والتّفسير.

ومن الأصولِ الفلسفيّةِ العلمية العلّةُ، وهي إمعانُ النّظرِ المنطقيّ الذي يساعدُ في الكشفِ عن الأسرارِ الذّهنيّةِ للتّراكيبِ النّحويّة والأحكام الصرفية، ومنْ ثَمّ تساعدُ في الوصولِ إلى تفسيرٍ عقليٍّ للتركيبِ، وقد سارَ العلماء على طريق استخدامِ العلّةِ، وهذا موضوعٌ يكشفُ عن القُدرة العَقْليّةِ التي كانَ يَتَمتّعُ بِها عُلماؤنا، ولما كانت علة الأَوْلَى لها ما يميزها عن غيرها من العلل، حيث إنَّها صورة من صور القياس التي تثبت للمقيس حكم المقيس عليه، مع جعل المقيس أولى بالحكم؛ لأنه يتضمن زيادة عن علة الحكم في المقيس عليه، استعنت بالله ليكون هذا موضوع بحثي، وقد آثرت البحث عن هذه الظاهرة في كتاب سيبويه لما يأتي:

أولًا: أنَّ البحث حول ما يتعلق بسيبويه يعني البحث عن صاحب أول كتاب نحوي وصل إلينا، ويُعد أصلًا لكثير من المؤلفات التي جاءت بعده فقلما نجد كتابًا لا يرجع فيه صاحبه إلى كتاب سيبويه الذي كُتبت حوله كثير من المؤلفات منذ ظهوره إلى وقتنا الحالي.

ثانيًا: اشتماله على كثير من مسائل علة الأَوْلَى في النحو والصرف، وقد اقتصرت على مسائل الصرف؛ لوضوح العلة فيها، وعدم إطالة البحث.

وتظهر **أهمية هذا البحث** في أنَّه يعد دراسة تطبيقية مفصلة لصورة من صور القياس التي اكتفت كتب أصول النحو بالإشارة إليه إشارة نظرية مختصرة، فكان لا بُدَّ من توضيحها، وبيان طريقة الاستدلال بها في إثبات الأحكام الصرفيَّة، ومما يزيد أيضًا من أهميته أنَّه مرتبط بكتاب سيبويه.

وبما أنَّ كتاب سيبويه هو أول كتاب في النحو فقد قامت عليه دراسات كثيرة جدًّا، ولم أقف – فيما اطلعت – على دراسة تناولت هذه العلة في الجانب الصرفي في كتاب سيبويه، ولكن وقفت على بعض الدراسات التي تناولت أصول النحو، والعلل في كتاب سيبويه، وقد رتبتها ترتيبًا تاريخيًّا:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م. وقد عدت المؤلفة علة الأَوْلَى من علل سيبويه، ومثَّلت لها بثلاثة أمثلة نحوية. ينظر كتابها صـ٣٧٧.
- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، وأثره في تاريخ النحو، إعداد/ أمان الدين حتحات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم زبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د/ شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٩م. وقد ذكر المؤلف أن علة الأَوْلَى من علل سيبويه، ومثَّل لها بمثالين نحويين. ينظر كتابه صـ٢٦٨.

- الأصول في كتاب سيبويه، دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، إعداد/ عبد الحليم عبد الله، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه، حامد عبد المحسن كاظم- إدريس حمد هادي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، العراق، المجلد٧، العددان (٣-٤)، ٢٠٠٨م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه، د/ أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- فقه الأَوْلَى في النحو العربي (مقاييسه ومظاهره)، د/ أحمد طه الفلال، مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة, جامعة الأزهر، العدد ٧، ٢٠١٣م.
- العلل النحوية عند سيبويه، منيرة عبد الله ناصر الفريجي، مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، جامعة القاهرة، العدد٤٤، ٢٠١٣م.
- العلة في النحو العربي "المفهوم والمصطلح" نماذج من كتاب سيبويه، كمال رقيق، منصة المنهل الإلكترونية، ٢٠١٦م.
- علة الأَوْلَى في الدرس النحوي عرضًا ودراسة، د/ محمود حمدي عبد اللاه، مجلة كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد ١٥، ٢٠١٦م.
- التعليل بالتخفيف في أبواب الإمالة والإبدال والإدغام من كتاب سيبويه في ضوء الدرس الصوتي الحديث، عبد الجليل بو خيرة، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧م.

- التعليل النحوي عند سيبويه، د/ عباس لعرشيس، مقامات للدراسات اللسانية والأدبية والنقدية، معد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بأفلو، الجزائر، ٢٠١٧م.
- مظاهر التعليل في كتاب سيبويه، سناء علي حسن، مجلة دواة، المجلد الخامس، العدد الثامن، السنة الخامسة ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م. وقد عدت المؤلفة علة الأَوْلَى من علل سيبويه، ولم تمثل لها، ينظر بحثها صـ٩.
- ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، د/ عبد الله علي محمد إبراهيم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بالأزهر، العدد السادس، ٢٠١٩م.
- الاستدلال بالأَوْلَى عند ابن يعيش دراسة نحوية في شرحه على المفصل، د/ سامح إبراهيم الصباغ، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد الخامس والثلاثون، الإصدار الأول، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.

وبمراجعة ما سبق عرضه وجدت أن معظم هذه الدراسات لم تتعرض لعلة الأَوْلَى عند سيبويه، وكان ما ذكر من إشارات في بعض هذه الدراسات دافعًا وحافزًا مضافًا للدراسة التفصيلية لهذه العلة في الجانب الصرفي عند سيبويه.

وأما **منهج البحث** فقد اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنقل كلام سيبويه في المسألة، وأبدأ بتحليله ووصفه، وبيان المقيس والمقيس عليه، ووجه استدلاله بعلة الأولى، ووجه الأولوية، وقد رتبت المسائل في البحث طبقًا لأبواب الشافية.

وقد **اقتضت طبيعة هذا البحث** أن يقسم إلى مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة متبعة بقائمة المصادر والمراجع.

**المقدمة**: وفيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطة الدراسة.

**التمهيد**: وعرَّفت فيه بسيبويه وكتابه.

**المبحث الأول**: الدراسة النظرية (علة الأَوْلَى عند النحويين) ويشتمل على ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول**: مفهوم علة الأَوْلَى.

**المطلب الثاني**: الاعتداد بالأَوْلَى صورة من صور القياس.

**المطلب الثالث**: مفهوم علة الأَوْلَى عند سيبويه.

**المبحث الثاني**: الدراسة التطبيقية، ويشتمل على مطلبين:

**المطلب الأول**: المسائل التي قاس فيها سيبويه الأصل على الفرع، والعكس.

**المطلب الثاني**: المسائل التي خلت من الأصالة والفرعية.

**الخاتمة**: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

**وأخيراً**: **قائمة المصادر والمراجع والمحتوى**.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

## التمهيد: التعريف بسيبويه وكتابه(*)

### أولا: التعريف بسيبويه(*)

### اسمه ونسبه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ ويقال: كنيته أبو الحسن، وأبو بشر أشهر، وكان مولى بني الحارث بن كعب، وهو أول من بسّط علم النحو(١).

**مولده:**

ولد سيبويه سنة ١٤٨هـ بقرية من قرى شيراز، يقال لها: "البيضاء" من عَمَل فارِس(٢).

### سيرته وحياته:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن مكان أسرته، أو مستواها الثقافي أو الاجتماعي، فكل ما وصل إلينا يومئ إلى أنه كان من أسرة فارسية. نشأ سيبويه بالبصرة بعد أن رحلت أسرته من بلاد فارس إليها، وهو مولى بني الحارث بن كعب، وقيل: مولى آل

---

(*) اختصرت الحديث عن سيبويه وكتابه لكثرة الدراسات والمؤلفات التي تحدثت عنه وعن كتابه.

(*) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ٣٨ ، وطبقات النحويين واللغويين صـ٦٦ ، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي صـ٩٠ ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ٥٤ ، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة ٣٤٦/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٤٦/٧ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ٢٢١ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين صـ٣٨ ، وطبقات النحويين واللغويين صـ٦٦.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين صـ٦٦ ، وتاريخ العلماء النحويين صـ٩٠ ، والأعلام ٨١/٥.

الربيع بن زياد، سميّ سيبويه؛ لأن أمه كانت ترقصه وتقول له ذلك، ومعنى سيبويه رائحة التفاح، اتجه إلى دراسة الفقه والحديث حتى خطّأه حَمَّادُ بن سَلَمة البصري، فاتجه إلى تعلم النحو . فقد روي أن سيبويه قصد مجلس حَمَّاد بن سلمة الذي كان يستملي عليه سيبويه حديثًا جاء فيه قال[1]:" قال صلى الله عليه وسلم: ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدَّرداء"، فقال سيبويه:" ليس أبو الدَّرداء" . ظنّه اسم ليس، فصاح به حمَّاد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيبويه: لا جَرَم والله لأطلبن علمًا لا تُلَحِّنَنِّي فيه أبدًا[2].

**شيوخه**:

من أشهر شيوخه حماد بن سلمة، وبعد قراره الأخير هذا عمد سيبويه إلى إمام العربية وشيخها الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لينهل ويتعلم منه عن حبٍّ وعزيمة وقوة إرادة، فصار يلازمه كالظلِّ حتى بدا تأثره الكبير بشيخه هذا على طول صفحات كتابه الوحيد وعرضه في روايته عنه، واستشهاداته به. ولم يكتف سيبويه بشيخه الخليل في علوم النحو والعربية، فأخذ العلم عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم. فتنوعت ثقافته، وتوسعت معرفته بعلم النحو والصرف، وتبوأ مكانة علمية متميزة، ثم رحل إلى بغداد، والتقى بالكسائي شيخ الكوفيين، ووقعت بينهما مناظرة في النحو (المسألة الزُّنبورية) وقد تغلب فيها الكسائي على سيبويه، غير أن سيبويه لم يبق في بغداد بعد هذه المناظرة عاد إلى فارس، ولم يعد إلى البصرة[3].

---

(١) تنظر هذه الرواية في مجالس العلماء للزجاج ١١٨/١ ، المجلس رقم٦٩.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين صـ٩٣ ، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة ٣٥٠/٢.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين صـ٩٣ ، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة ٣٥٠/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢.

**تلاميذه:**

لأن القدر لم يمهله طويلًا حيث تُوُفِّي في ريعان شبابه، فلم يكن لسيبويه تلاميذ كثيرون، وكان من أبرز من تتلمذوا على يديه ونَجَم عنه من أصحابه: أبو الحسن الأخفش، وقُطْرب[١] ويقال: إنه إنما سمِّي قطربًا؛ لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول له: إنما أنت قطرب ليل. والقُطْرب: دويبة لا تزال تدبُّ، ولا تفتر[٢].

**وفاته:**

توفي في قرية البيضاء بشيراز، وقد اختلف المؤرخون في السنة التي توفي فيها وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠هـ[٣].

---

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين صـ٨٣ ، وتاريخ بغداد ٦٧/٤ ، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة ٣٥٤/٢.

(٢) ينظر: لسان العرب (ق ط ر ب)٦٨٣/١.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢١٢٣/٥ ، والبلغة صـ٢٢٤.

## ثانيا: التعريف بكتاب سيبويه

## مكانته وأهميته وثناء العلماء عليه:

حظي كتاب سيبويه بين كتب النحو العربية بمكانة عالية، وأقبل عليه كبار العلماء قدماء ومحدثين إقبالًا متناهيًا، وعكفوا على خدمته بين شارح ومعلق ومختصر؛ منهم المشارقة ومنهم المغاربة والأندلسيون، وقد أحصى محقق الكتاب الشيخ عبد السلام محمد هارون نحو خمسة وخمسين شرحًا، بين شرح للكتاب كلّه مثل (شرح السيرافي)، وشرح مشكلاته ونكته وأبنيته مثل (شرح الزبيدي الموسوم بالاستدراك على سيبويه في كتابة الأبنية والزيادات)، أو شرح شواهده مثل (شرح الأعلم الشنتمري تحت عنوان: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه)، وممن اختصره أو اختصر شروحه مثل (تلخيص أبي حيان الأندلسي لشرح الصفار وسماه: الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار)، وممن ألف في الاعتراض عليه، أو الرَّد على تلك الاعتراضات نذكر كتاب المبرد ( الرد على سيبويه)، وممن شرحه من المعاصرين الدكتور هادي نهر وسماه ( الشرح المعاصر لكتاب سيبويه)[1].

وقد أثنى عليه العلماء ثناء جميلًا ومن ذلك ما قاله الجاحظ:" أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم، ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت، لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفرّاء، فقال: والله ما أهديت لي شيئا أحبّ إليّ

---

(١) ينظر: مقدمة الكتاب بتحقيق الشيخ عبد السلام هارون ١/٢٤-٤٤ ، ونشأة النحو صـ ٦٣-٦٥ ، وفهارس كتاب سيبويه صـ٨-٩، والمدارس النحوية ٦٠-٦١.

منه"[١]، وكان يقول أيضًا:" لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال"[٢]، وقال ابن سلَّام:" كان سيبويه النحوي غاية في الخلق وكتابه في النحو هو الإمام فيه"[٣].

ومن طريف ما يروى في شأن الكتاب أن المبرّد كان إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر! تعظيما له، واستعظاما لما فيه[٤].

ويمثل الكتاب خلاصة الفكر النحوي العربي، وجمع سيبويه بين دفتيه مسائلَ علم النحو وكذلك مسائل علم الصرف – علما بأن العلمين كانا مترابطين في أول الأمر– فقسم مادة كتابه إلى قسمين: القسم الأول خاص بعلم النحو، والقسم الثاني أتى فيه بمسائل علم الصرف، وهو كثير الأبواب جدا.

وذكر حاجي خليفة أن الكتاب ليس فيه: ترتيب، ولا خطبة، ولا خاتمة[٥].

**منهجه:**

يكاد يجزم أغلب الباحثين أن سيبويه لم يضع نصب عينه منهجية محددة أثناء تأليفه للكتاب، ولعل العلةَ في ذلك ما تقتضيه سُنَّةُ النشوء؛ فالنحو كانَ في بادئ الأمر نتفًا متفرقة حتى جمعها سيبويه في كتاب يعد أول ما وصلنا من التأليف في النحو، ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن الكتاب قائم على أسس منهجية

---

(١) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٨٦/٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ٥٥.

(٤) ينظر: بغية الوعاة٢/٢٢٩.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١٤٢٨/٢.

ثابتة قوامها سمة التدرج من الأصول النحوية والصرفية إلى دراسة الفروع والجزئيات، إلى جانب السماع والقياس والتعليل.

ولا ريب في أن أسلوب الكتاب يشوبه الكثير من الغموض، فقد ضمنه صاحبه الكثير من العبارات الصعبة والغريبة وفي ذلك يقول ابن كيسان:" نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم"(١). وقد شكل هذا الجانب مجالًا خصبًا للتأليف النحوي من خلال إقامة الشروح على الكتاب بغية تبسيط مسائله ولغته وكشف غوامض فنونه، وكذلك شرح شواهده التي عزز بها ما عرضه في كتابه هذا، وهي نحو خمسين وألف شاهد تنوعت بين القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربي وغيرها من الشواهد التي اعتمدها في سن قواعد النحو العربي(٢).

---

(١) خزانة الأدب١/٣٥٩.

(٢) ينظر: مناهج البحث والتأليف عند النحاة، د/ حمدي عبد الفتاح خليل ١/٩٩

# المبحث الأول

## الدراسة النظرية: علة الأَوْلَى عند النحويين، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول**: مفهوم علة الأَوْلَى.

**المطلب الثاني**: الاعتداد بالأَوْلَى صورة من صور القياس.

**المطلب الثالث**: مفهوم علة الأولى عند سيبويه.

## المطلب الأول

## مفهوم علة الأَوْلَى

**الأَوْلَى لغة**: اسم تفضيل من وَلِيَ بمعنى الأقرب والأحرى والأجدر، قال الجوهري:" قال ثعلب: ولم يقل أحد في أَوْلَى أحسن مما قال الأصمعي. وفلانٌ أَولى بكذا أَي أَحْرى به وأجدرُ. يقال: هو الأَوْلى، وهم الأَوالي والأَوْلَوْنَ، مثال الأَعلى والأَعالي والأَعْلَوْنَ. وتقول في المرأة: هي الوُلْيا، وهما الوُلْيَيانِ، وهنَّ الوُلى، وإن شئتَ الوُلْيَياتُ، مثل الكُبْرى والكُبْرَيانِ والكُبَرُ والكُبْرَيات"(١).

**اصطلاحاً**:

تنوعت كلمة النحويين في التعبير عن علة الأَوْلَى، واختلف مفهومها عندهم على ثلاثة أقوال:

**الأول**: الاستدلال بالأَوْلَى، وهو تعبير الأنباري، ومقصده عنده أن يحمل الفرع على الأصل، حيث عرفه بقوله:" وأما الاستدلال بالأَوْلَى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة"(٢).

ويتضح من هذا التعريف أن الاستدلال بالأَوْلَى عنده يعني حمل الفرع على الأصل، وأن الفرع أولى بالحكم من الأصل؛ لأنه يتضمن علة الأصل وزيادة، وبهذه الزيادة يكون أولى بالحكم.

ومثل لهذا الأنباري ببناء أسماء الإشارة فقال:" أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به، فلأن

---

(١) الصحاح (و ل ي) ٦/٢٥٣١.
(٢) لمع الأدلة ١٣١.

تبنى أسماء الإشارة وما التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى"[١].

ثم أوضح ذلك وأبانه بأن الحرف إذا كان منطوقًا به فيمكن الاستغناء به عن الاسم، كالاستغناء بهمزة الاستفهام عن أسماء الاستفهام (أين ، وكيف، ومتى) التي بنيت لتضمنها معناها، وإذا لم يكن الحرف منطوقًا به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز – لأن الحرف الذي بني الاسم لتضمنه معناه منطوق– فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى[٢].

وتوضيح الأولوية في هذا المثال أن الأسماء المبنية لتضمنها معنى حرف مقدر كأسماء الإشارة فرع على الأسماء المبنية لتضمنها معنى حرف موجود كأسماء الاستفهام، وعلة البناء فيهما مشابهة الحرف، وزاد الفرع – وهي الأسماء المبنية لتضمنها معنى حرف مقدر– عن الأصل – وهي الأسماء المبنية لتضمنها معنى حرف موجود– في أنه لا يمكن الاستغناء عنه لعدم وجود حرف يقوم مقامه.

فعلة الأَوْلَى هنا لم تبق على حالتها التي يعرف بها كلام العرب، بل وردت أولا بأن الاسم المتضمن معنى حرف غير منطوق به أولى بالبناء مما تضمن ما ينطق به، ثم علل لهذه العلة بأنه يمكن أن يستغنى بالمنطوق به عن الاسم بخلاف الآخر، ثم علل لكلتا العلتين السابقتين بأن الاسم إذا بني لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على الجواز فبناؤه في الآخر يكون على طريق الوجوب أولى.

---

(١) السابق ١٣٢.

(٢) ينظر: لمع الأدلة صـ ١٣٢.

وتبع الأنباري في ذلك الشيخ محمد الخضر حسين حيث رأى أن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومثَّل بما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية[١]، حيث أجاز ابن مالك في نحو: اغضُضْن أن يقال: غُضْن قياسًا على قول العرب في نحو: اقرِرن قرْن بحذف أحد المثلين، وعلة هذا القياس طلب التخفيف، ولكن فك المضموم في نحو: اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو: اقرِرن، وإذا فرَّ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز[٢].

**الثاني**: قياس الأَوْلَى، وهو تعبير السيوطي، ويقصد به حمل الأصل على الفرع، ففي معرض حديثه عن أنواع القياس قال:" القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع: قياس الأدون"[٣].

ويتضح أن ما ذكره السيوطي في قياس الأولى يخالف ما ذكره الأنباري في الاستدلال بالأولى، فالأنباري ذكر أن الاستدلال بالأولى هو حمل فرع على أصل، والسيوطي ذكر أن قياس الأولى حمل أصل على فرع.

وهذا ما وضحه ابن علان في شرحه على الاقتراح حيث قال:" والثاني (قياس الأولى)؛ لأنه إذا كان الحكم للفرع فللأصل أولى"[٤].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/٢١٧١.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية صـ٧٨.

(٣) الاقتراح صـ١٢٤.

(٤) داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح صـ ٣٨٥ ، وينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي صـ٧٨٤ ، والإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجال صـ١٩٢.

وقد مثَّل له السيوطي بإعلال المصدر – على القول بأن المصدر أصل للفعل– لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته كـ قمت قياما، وقاومت قواما(١).

فإنهم لما أعلوا الفعل وهو قام أعلوا مصدره الذي هو القيام، وإن اختلف وجه الإعلال، ولما صححوا الفعل وهو قاوم، صححوا المصدر وهو القوام فسلمت العين في المصدر؛ لسلامتها في الفعل لفقد مقتضى الإعلال(٢).

**الثالث**: الاستدلال بالأَوْلَى، وبهذا عبر الدكتور محمد خير الحلواني، وهو نفس تعبير الأنباري، لكنه يقصد به حمل الأصل على الفرع، وحمل الفرع على الأصل، وما ليس له علاقة بالأصالة والفرعية، وقد حدَّه بقوله:" وحدُّه أن ظاهرة ما في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، ويكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل؛ لأن الفرع دونه؛ ولأن الظاهرة أقوى فيه، على أن الأمر لا يقف عند التماس الحكم في الفرع، بل قد تكون المسألة خالية من الأصالة والفرعية، ويطبق فيها هذا الأسلوب الاستدلالي بشكل واضح"(٣).

فالأنباري جعل الاستدلال بالأولى حمل الفرع على الأصل، والسيوطي عكسه، وجعله الدكتور محمد خير الحلواني يشمل الأمرين – حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع– وزاد أنه قد يكون في مسألة خالية من الأصالة والفرعية.

وقد مثل للقسم الذي يخلو من الأصالة والفرعية بأن الاسم العلم يمنع من الصرف إذا اجتمعت له علة ثانية مع العلمية كأن يكون مؤنثًا أو أعجميًّا أو معدولًا أو مزيدًا بألف ونون أو على زنة الفعل أو مركبًا تركيب مزج، فاسم العلم : عثمان

---

(١) الاقتراح صـ١٢٤.

(٢) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح صـ٧٨٤.

(٣) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني صـ١٢٢.

ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة ألف ونون، أما (تغلب) فقد جمعت ثلاث علل، العلمية والتأنيث؛ لأنها اسم قبيلة، ووزن الفعل، فإذا (عثمان) منع من الصرف لعلتين، كان امتناع (تغلب) منه أولى وأجدر[1].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف علة الأولى بـ: أن يشترك لفظان في حكم، ويكون أحدهما أولى به.

وبهذا يتحقق الاستدلال بالأولى بحمل الفرع على الأصل كما ذكر الأنباري، وبحمل الأصل على الفرع كما ذكر السيوطي، وفيما ليس فيه أصل وفرع كما ذكر الدكتور محمد خير الحلواني.

---

(١) ينظر: السابق صـ١٢٣.

## المطلب الثاني

## الاعتداد بالأَوْلَى صورة من صور القياس.

**أصول النحو**: هي أدلته الإجمالية التي يستدل بها على أحكامه(١).

وأصول النحو عند ابن جني ثلاثة: سماع وقياس وإجماع(٢)، وقد نقل السيوطي عنه ذلك(٣).

وأصول النحو عند الأنباري ثلاثة: سماع وعبر عنه بالنقل، وقياس، واستصحاب حال(٤)، ولم يذكر الإجماع، وذكر استصحاب الحال.

وقد جمع السيوطي بين ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، فقال:" وقد تحصل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب"(٥). فأصول النحو عند السيوطي سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال.

وأما علة الأَوْلَى أو الاستدلال بالأَوْلَى فذكره الأنباري ضمن أدلة ألحقها بالقياس، وهي أدلة فرعية للقياس، قال:" الفصل الرابع والعشرون: في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال: اعلم أن أنواع القياس كثيرة تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأَوْلَى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول"(٦).

---

(١) ينظر: لمع الأدلة صـ ٨٠ ، والاقتراح صـ ٩.

(٢) لم أقف عليه بنصه في الخصائص، وإنما بمعناه في ١٨٩/١.

(٣) ينظر: الاقتراح صـ ٩.

(٤) ينظر: لمع الأدلة ٨١.

(٥) الاقتراح صـ ٩.

(٦) لمع الأدلة صـ ١٢٧.

ولم يذكر السيوطي الاستدلال بالأَوْلَى مع أنه ذكر أدلة أخرى غير هذه الأصول تحت عنوان (في أدلة شتى)، فذكر أدلة أخرى كالاستدلال بالعكس، وبيان العلة، والاستحسان، وغير ذلك[١].

وعلى هذا فالاستدلال بالأَوْلَى دليل فرعي يرجع إلى القياس، وهو طريقة لإثبات الحكم النحوي أو الصرفي، وهو دليل مبني على علة، ويتميز عن صور القياس الأربعة التي ذكرها السيوطي[٢] بأمرين:

**الأول**: أنه لا يرتبط بصورة من صور القياس، فتارة يكون بحمل الفرع على الأصل، وتارة أخرى يكون بحمل الأصل على الفرع، وأحيانا يكون لإثبات حكم أحد أمرين للآخر دون أصالة أو فرعية.

**الثاني**: أن الاستدلال بالأَوْلَى يجعل المقيس أولى بالحكم من المقيس عليه؛ لأن المقيس يتضمن العلة الموجبة لإثبات الحكم في المقيس عليه، وينفرد المقيس بعلة أخرى غير موجودة في المقيس عليه، وهي ما تجعله أولى بالحكم[٣].

---

(١) ينظر: الاقتراح صـ ٢٠٥.

(٢) ينظر: الاقتراح صـ ١٢٤.

(٣) ينظر: الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش، د/ سامح الصباغ، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد٣٥، صـ٨٢٢.

## المطلب الثالث

## مفهوم علة الأَوْلَى عند سيبويه

سبق أن ذكرت أنَّ المقصود من علة الأَوْلَى اختلف فيه النحويون، فالأنباري يرى أنَّها حمل فرع على أصل، والسيوطي يرى العكس، ويرى الدكتور محمد الحلواني أنَّها تشمل الاثنين، وما ليس له علاقة بالأصالة والفرعية، وبعد دراسة نماذج صرفية من كتاب سيبويه يمكن أن نستخلص أنَّ الغالب عند سيبويه أنَّ علة الأَوْلَى هي قياس الأصل على الفرع، بمعنى أنَّه إذا كان الحكم للفرع فمن باب أَوْلَى أن يكون للأصل، وأحيانًا يكون لإثبات حكم أحد أمرين للآخر دون أصالة أو فرعية، وقليلًا ما يقصد سيبويه بالأَوْلَى قياس الفرع على الأصل، بمعنى أنَّه إذا كان الحكم للأصل فمن باب أَوْلَى أن يكون للفرع.

أما المسائل التي قاس فيها سيبويه الأصل على الفرع فهي كالآتي:

- **مسألة**: جمع فاعل علمًا لمذكر على فواعل، حيث حمل فيها الاسم على الصفة، والاسم أصل والصفة فرع(١).

- **مسألة**: جمع المصدر إذا كان علمًا، حيث حمل فيها الاسم على المصدر، والاسم أصل والمصدر فرع(٢).

- **مسألة**: الخلاف في جمع الجمع، حيث حمل الواحد على الجمع، والواحد أصل والجمع فرع(٣).

---

(١) ينظر: صـ ٢٣.

(٢) ينظر: صـ ٢٧.

(٣) ينظر: صـ ٣١.

- **مسألة**: رد المحذوف من الفعل المسمى به، حيث حمل الاسم على الفعل، والاسم أصل للفعل على مذهبه(١).

وقد يقصد بها أيضًا إثبات حكم المقيس عليه للمقيس دون أصالة أو فرعية كما في المسائل الآتية:

- مسألة: النسب في نحو (رمي) علمًا، حيث قاس ما اجتمع فيه ثلاث ياءات على ما فيه أربع ياءات(٢).
- مسألة: جمع ما اعتلت عينه بالواو أو الياء على (فُعُول) حيث قاس ما أعلت لامه على ما أعلت عينه(٣).
- مسألة: الوقف على الاسم المنقوص المنادى المبني، حيث قاس الحذف في النداء على الحذف في غيره(٤).
- مسألة: تصغير مطايا علمًا، حيث قاس عدم الهمز في التصغير على عدم الهمز في الجمع(٥).
- مسألة: علة عدم قلب الواو ياء في نحو سُوير، حيث قاس ما لا يعتد به مع عدم وجوده في اشتقاقات الكلمة على ما لا يعتد به مع وجوده في اشتقاقات الكلمة(٦).

---

(١) ينظر: صـ ٣٤.
(٢) ينظر: صـ ٤٣.
(٣) ينظر: صـ ٤٨.
(٤) ينظر: صـ ٦٥.
(٥) ينظر: صـ ٤٠.
(٦) ينظر: صـ ٥٦.

- مسألة: علة عدم قلب الواو ياء في نحو طويل، حيث قاس ترك الإدغام في الحروف المتباعدة المخرج على تركه في الحروف المتقاربة المخرج(١).
- مسألة: قلب الواو المضمومة همزة في نحو وجوه، حيث حمل الهمزة المضمومة على الهمزة المفتوحة(٢).
- مسألة: قلب الهمزة ياء في مطايا، حيث قاس ما فيه أكثر من وجه للثقل على ما فيه وجه واحد للثقل(٣).

ولم يقصد سيبويه بعلة الأَوْلَى قياس الفرع على الأصل إلا في مسألة واحدة وهي: الكسرة أقوى أسباب الإمالة، حيث حمل فيها سيبويه الإمالة للياء على الإمالة للكسرة، والياء فرع، والكسرة أصل(٤).

(١) ينظر: صـ ٥٩.
(٢) ينظر: صـ ٥٤.
(٣) ينظر: صـ ٦٢
(٤) ينظر: صـ ٣٦.

# المبحث الثاني

# الدراســـــــة التطبيقيـة

## ويشتمل على مطلبين

## المطلب الأول

المسائل التي قاس فيها سيبويه الأصل على الفرع، والعكس.

**وفيه خمس مسائل**:

**المسألة الأولى**: جمع فاعل علمًا لمذكر على فواعل.

**المسألة الثانية**: جمع المصدر إذا كان علمًا.

**المسألة الثالثة**: القول في علة جمع الجمع علمًا.

**المسألة الرابعة**: رد المحذوف من الفعل المسمى به.

**المسألة الخامسة**: الكسرة أقوى أسباب الإمالة.

## المسألة الأولى

## جمع (فاعل) علماً لمذكر على فواعل(*)

ذهب النحويون(١) إلى أن (فواعل) يجمع عليه باطراد ما يأتي:

أولًا: ما كان اسمًا لمؤنث على زنة فاعلة، نحو: ناصية نواصٍ.

ثانيًا: ما كان صفة لمؤنث على زنة فاعل أو فاعلة، نحو: طالق طوالق، وساحرة سواحر.

ثالثًا: ما كان صفة لمذكر غير عاقل، نحو: شامخ شوامخ.

وما جاء مجموعا على فواعل ما عدا ذلك فإنهم يحكمون عليه بالشذوذ، نحو: حاجة حوائج(٢).

وذكر جمهور النحويين(٣) أن (فاعل) الذي يوصف به المذكر العاقل لا يجمع على فواعل إلا شذوذًا كفارس وفوارس، وهالك وهوالك.

والعلة في عدم جمعه على فواعل أن (فاعل) هنا صفة، وله مؤنث بالتاء نحو:

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب٣/٦١٤-٦٣٢ ، والمقتضب ٢/٢١٨-٢١٩، والأصول في النحو ٢/٤٥٠ ، /٧-١٧ ، وشرح السيرافي على الكتاب٤/١٤٨ ، واللمع صـ١١٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١٨٢-١٨٣ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/١٥٣-١٥٤ ، وشرح ركن الدين الإستراباذي على الشافية١/٤٦٠.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦١٥ ، والمقتضب ٢/٢١٨-٢١٩، والأصول في النحو ٢/٤٥٠ ، /٧-١٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٤٨ ، والممتع في التصريف صـ ٨٣.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري٢/١٩٠.

(٣) ينظر: المفصل صـ ٢٤١ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/١٥٣

قانت وقانتة، ففصلوا بينهما في الجمع لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث(١).

وقد ذكر سيبويه أن العرب إنما استعملت فوارس في فارس؛ لأنه ليس لها مؤنث، فقال:" لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلَّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم. فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعلُ، كما قالوا: فعلانٌ وكما قالوا: حوارثُ؛ حيث كان اسمًا خاصًا كزيدٍ"(٢).

أما المبرّد فذهب إلى أنَّ مجيء فوارس ونحوه جمعًا لفاعل كون فواعل هو الأصل في جمع فاعل إذا كان وصفًا لمذكر أو مؤنث، ولهذا أجاز جمع فاعل على فواعل في الشعر، ولو كان وصفًا لمذكر عاقل، كقول الشاعر:

وإذا الرجـــــالُ رأَوْا يزيـــــدَ رأَيـــــتهمْ خُضُـــعَ الرِقـــابِ نَـــوَاكِسَ الأَبصـــارِ(٣)

فجمع ناكس على نواكس(٤).

وتأول الرَّضي ما ورد من مجيء فاعل الوصف لمذكر عاقل على فواعل على أنه صفة لطائفة، فنحو قولهم: هالك في الهوالك، أي في الطوائف الهوالك، وقولهم: الخوارج، أي الفرق الخوارج(٥).

لكن أورد عليه إذا قيل: رجال هوالك ونحوه، فإن هذا التأويل لا يصح فيها.

---

(١) ينظر: المقتضب ١٢١/١ ، والأصول في النحو ٤٥٠/٢.

(٢) الكتاب ٦١٥/٣.

(٣) من الكامل للفرزدق في ديوانه٣٠٤/١ ، وينظر أيضا في: الكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، والأصول في النحو ١٧/٣ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٣٥٣/٤ ، وشرح الرضي على الشافية ١٥٤/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ١٢١/١.

(٥) ينظر: السابق نفسه.

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز جمع فاعل على فواعل مطلقًا إذا كان صفة لمذكر عاقل، ونص القرار:" لا مانع من جعل فاعل لمذكر عاقل على فواعل، نحو: باسل بواسل؛ وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام"(١).

وأما جمع فاعل على فواعل علمًا لمذكر عاقل(٢) فمطرد وكثير عن العرب، قال سيبويه:" وإن سميته بخالدٍ فأردت أن تكسَّر للجميع قلت: خوالد؛ لأنَّه صار اسمًا بمنزلة القادم والآخر، وإنما تقول: القوادم والأواخر. والأناسي وغيرهم في ذا سواءٌ. ألا تراهم قالوا: غلامٌ، ثم قالوا: غلمانٌ كما قالوا: غربانٌ، وقالوا: صبيانٌ كما قالوا: قضبانٌ، وقد قالوا: فوارس في الصِّفة فهذا أجدر أن يكون. والدَّليل على ذلك أنك لو أردت أن تجمع قومًا على خالد وحاتم كما قلت: المناذرة والمهالبة لقلت: الحواتم والخوالد"(٣).

وذكر الفارسي أن التكسير في الأسماء أكثر، وأن الأصل في الصفات السلامة، فقال:" حكم الصفة أن تكون مسَلَّمَةً غير مُكسَّرة؛ لأنّها مشابهة للأفعال، وفيها ضميرُ موصوفاتها كما أن في الأفعال فاعليها، فوجب أن تَسْلَمَ ولا تُكَسَّر، وحكم التكسير أن يكون في الأسماء، ألا ترى أنّ كل اسم يُجمعُ مسلَّمًا يجوز فيه التكسير، وليس كل اسم يجمع مكسّرًا يجوز فيه التسليم، فالتكسير في الأسماء أعمّ وأكثر، فقوله: وقد قالوا: فوارس أي كسَّروا الصِّفة، فتكسير الاسم أوْلى وأجْدَر"(٤).

---

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما صـ ٧٨.

(٢) الأصل أن العلم الذي توافرت فيه هذه الشروط أنه يجمع جمع مذكر سالم. ينظر: توضيح المقاصد ١٤٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١/١.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٣.

(٤) التعليقة ٢٣٩/٣.

وقد نقل ذلك ابن السراج[١]، والنحاس[٢]، وابن خالويه[٣]، وابن جني[٤]، والزمخشري[٥]، وابن الخباز[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، والرضي[٩]، وغيرهم[١٠].

وقد استدلوا على جمع فاعل علمًا لمذكر على فواعل بأمور:

الأول: علة الأَوْلَى؛ حيث إنهم يقولون في الصفة: فارس وفوارس، وإذا كان هذا في الصفة فهو في الاسم أجدر، وهي علة سيبويه[١١]، والسيرافي[١٢]، والفارسي[١٣].

وعلة الأولوية هنا ظاهرة، فإذا جاز أن يجمع فاعل على فواعل وهو صفة فمن باب أولى أن يجمع فاعل على فواعل وهو اسم؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، فإذا جاز فيما هو أثقل فمن باب أولى أن يجوز فيما هو أخف. والمقيس هو الاسم، والمقيس

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣/٧ .
(٢) ينظر: عمدة الكتاب ١/١٠٥ .
(٣) ينظر: ليس في كلام العرب صـ٣٧٧.
(٤) ينظر: اللمع صـ ١٧٦.
(٥) ينظر: المفصل صـ ٢٤١ .
(٦) ينظر: توجيه اللمع صـ ٤٦٢ .
(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٠-٥٢١.
(٨) ينظر: الممتع صـ ٨٣ .
(٩) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢/١٥١.
(١٠) ينظر: التصريح ٢/٥٤٧ ، وشذا العرف في فن الصرف صـ٩٢.
(١١) ينظر: الكتاب ٣/٣٩٩.
(١٢) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب٤/١٤٨.
(١٣) ينظر: التعليقة ٣/٢٣٩.

عليه هو الصفة، والاسم أصل والصفة فرع، ومقصود الأَوْلَى هنا هو حمل الأصل على الفرع.

ووجه ثقل الصفة عن الاسم بينه العكبري في قوله:" ...لأنّ الصِّفةَ أثقلُ من الاسمِ لاحتياجها إِلَى الْمَوْصُوف، وَإِلَى الفاعلِ الْمُضمر والمظهر، ولكونِها مشتقّةً من الْفِعْل الَّذِي هُوَ ثَقيلٌ"(١).

أما ابن عصفور فرأى أن ثقل الصفة ناتج من كونها علة مانعة من الصرف، فقال:" ... وكأنَّ الذي سنَّ ذلك فيهما كون الصفة أثقلَ من الاسم، إذ الصفة من العلل الموانع للصرف، فهي أدعى للتخفيف"(٢).

الثاني: أنك لو أردت أن تجمع قومًا على خالد وحاتم كما قلت: المناذرة والمهالبة لقلت: الحواتم والخوالد(٣)؛ لأن المناذرة جمع مُنْذِرِيّ منسوب إلى المُنذر بن ماء السماء، وكذلك المهالبة جمع مُهَلَّبِيّ منسوب إلى المهلب بن أبي صفرة(٤)، فكما كسرت المنذر على المناذرة، والمهلب على المهالبة فكذلك خالد وحاتم.

الثالث: القياس أن يقال في فاعل فواعل؛ لأنَّه على أربعة أحرف، وعلامة الجمع تنتظم فيه على طريق واحد انتظام علامة التصغير؛ لأنك تقول: (خويلد) وخويتم فتدخل ياء التصغير ثالثة، ويكسر ما بعدها وكذلك تدخل ألف الجمع ثالثة ويكسر ما بعدها(٥).

---

(١) اللباب للعكبري٢/١٨٧.

(٢) الممتع صـ٣١٨.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٢٠.

(٥) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب٤/١٤٨.

الرابع: أمن اللبس في الأسماء، بخلاف الصفات، حيث إنهم لم يجمعوا الصفة لمذكر عاقل حتى لا يلتبس فاعل بفاعلة، وهذا غير موجود في الأسماء؛ إذ لا مؤنث له، قال الشاطبي:" وأما الأسماء فإنما جاز جمعها على فواعِلَ على أصل هذا التعليل لعدم احتياجهم إلى التفرقة؛ إذ لا فاعلةَ له، فلم يكونوا ليفرَّوا من فواعِلَ؛ إذ لا لبس، بخلاف ماله فاعلة، وهو الصفة"(١).

والراجح أن فاعلًا إذا كان وصفًا لمذكر عاقل لا يجمع على فواعل إلا بسماع كثير يقضي به إلا إذا قدر وجود وصف مختص بالمذكر من غير أن يشاركه فيه المؤنث، فجمعه على فواعل جائز؛ لأن النحويين ذكروا أن هذه العلة سوغت مجيء فوارس في جمع فارس؛ ولأن اللبس إذا أمن استغني عن وضع ما ينبغي وضعه عند خوفه، ومن ثم كان حمل سيبويه الاسم على الصفة من طريق الأَوْلَى في محله، وقد استعمل سيبويه علة الأَوْلَى في هذه المسألة لتأييد رأيه وتقوية مذهبه.

## المسألة الثانية: جمع المصدر إذا كان علمًا(*)

ينقسم المصدر من حيث دلالته إلى ثلاثة أقسام، وكل دلالة لها حكم مختص بها من حيث جواز الجمع وعدمه.

**الدلالة الأولى**: أن يكون المصدر مؤكدًا لعامله، نحو: حفظت القرآن حفظًا، فهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق جمهور النحويين(٢)، قال ابن هشام:" المصدر المؤكد

---

(١) المقاصد الشافية ١٨١/٧.

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٦١٩/٣ ، والجمل للزجاجي صـ٣٢-٣٣ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٣٦٠/٤، واللمع صـ ٤٩ ، وعلل النحو لابن الوراق صـ٢٠٣ ، والمقتصد للجرجاني ٥٨٢/١ ، وأمالي ابن الشجري٢٥٣/١ ، وتوجيه اللمع صـ١٧٠ ، وأوضح المسالك ١٨٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٦١٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري٢٥٣/١ ، وتوجيه اللمع صـ١٧٠ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب٣٩١/٢-٣٩٢ ، والمقاصد الشافية /٢٣١.

لا يثنى ولا يجمع باتفاق"[١]؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن المصدر كاسم الجنس يقع على القليل والكثير، فجرى مجراه، فلم يثن ولم يجمع[٢].

الثاني: أنه جيء به لمجرد توكيد الفعل، فهو بمنزلته، والفعل لا يثنى ولا يجمع، وكذلك ما هو بمنزلته[٣].

**الدلالة الثانية**: أن يكون مبينًا للعدد، وهو المختوم بالتاء التي تدل على الوحدة، وهذا يجوز جمعه باتفاق، نحو: ضربته ضربات؛ لأنه صار محدودًا بدخول التاء التي تدل على الواحدة من الضرب، فتقول: ضربة، ومن ثم فهو يثنى ويجمع، يقول ابن أبي الربيع:" وأما إذا لحقته التاء الدالة على الواحد فلا خلاف أن هذا يثنى ويجمع، وهو الذي يسمى المحدود"[٤].

**الدلالة الثالثة**: أن يكون مبينًا للنوع، ويسمى المختص، وقد اختلف النحويون في جمع هذا المصدر على قولين:

الأول: أنه غير مقيس، وهو ظاهر كلام سيبويه، حيث قال:" واعلم أنه ليس كلٌّ جمع يجمع، كما أنَّه ليس كلٌّ مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر"[٥].

---

(١) أوضح المسالك ١٨٦/٢.

(٢) ينظر: اللمع صـ ٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢٣٨/٢ ، واللمحة في شرح الملحة ٣٤٨/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١٧٤/٢ ، وشرح المكودي صـ١١٤.

(٤) البسيط ٤٧٣/١.

(٥) الكتاب ٦١٩/٣.

وصرَّح الشيخ عبد القاهر أنه غير مطرد ، فقال:" ولا يجوز الجمع في المبهم فلا يقال: قتلت قَتُولا وضربت ضُروبًا إلا ما جاء على أن يفرق الجنس فيُجعل أنواعًا كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [1] كأنه قيل: ظَنٌّ كذا وظَنٌّ كذا، ثم جُمع فجرى مجرى قولك: وتظنون ضروبًا من الظن، ولا يطرد هذا"[2].

واختاره ابن أبي الربيع وعلل منعه بأنه كاسم الجنس في دلالته على القليل والكثير، فكما لا يجمع إذا اختلفت آحاده فلا يجمع إذا اختلفت أنواعه[3].

الثاني: أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه باطراد، وهو قول الزجاجي[4]، وابن جني[5]، وابن الشجري[6]، وابن الحاجب[7]، وغيرهم[8]، يقول الزجاجي:" والمصدر موحد أبدًا لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه، كقولك ضربت زيدًا ضربًا، وضربت الزيدَيْن ضربًا، وضربت الزيدِين ضربًا، إلا أن تدخل عليه الهاء فيصير محدودًا، فيضارع المفعول به فيثنى ويجمع، أو تختلف أنواعه، كقولك في المحدود: ضربت زيدا ضربة، وضربت الزيدَيْن ضربتين، وضربت الزيدِين ضربات، والمختلف الأنواع نحو: الحلوم والأشغال، وما أشبه ذلك"[9].

---

(١) سورة الأحزاب ، من الآية (١٠).

(٢) المقتصد ٥٨٣/١.

(٣) البسيط ٤٧٣/١.

(٤) ينظر: الجمل صـ ٣٢-٣٣.

(٥) ينظر: اللمع صـ٤٩.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٥٣/١.

(٧)ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٩٣/٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم صـ٢٦٥ ، وأوضح المسالك ١٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٩٦/٢.

(٩) الجمل صـ٣٢-٣٣.

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، فمن السماع قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ (١)، قال أبو حيان:" قال أبو علي: المصادر تجمع إذا اختلفت أجناسها كقولهـ:ٌآ كم كى كيّ "(٢)، حيث جمع (الظن) على (الظنون)؛ لأنها ظنون مختلفة(٣).

وبقول الشاعر:

هـــلْ مِـــنْ حلُـــومٍ لأَقْـــوَامٍ فتُنْـــذِرَهُم مَا جَرَّبَ الدهرُ مِنْ عَصْبٍ وتَضْرِيسِ(٤).

وبما حكاه سيبويه:" وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراضٌ وأشغالٌ وعقولٌ"(٥).

ومن القياس أن المانع من جمعه وتثنيته إنما هو كونه يقع على القليل والكثير، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس، فإذا أزيل عنه ذلك فصار يدل على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص فيثنى ويجمع(٦).

والراجح أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه كالحلم والحلوم، والعلم والعلوم؛ لأنه أدل على المقصود، فإذا كان زيد – مثلًا– عنده علم النحو والفقه والحساب وأردت أن تعلم مخاطبك بذلك فيصح أن تقول: عند زيد علوم كثيرة؛ ولأنه قد سمع عن العرب ما يجيز القول به بشرطه.

---

(١) سورة الأحزاب ، من الآية (١٠).

(٢) البحر المحيط٣٨٦/٩ ، وينظر نص أبي علي في الحجة ٩٧/٦.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري ٢٢١/٢٠.

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه ١٢٨/١ ، وينظر في: البديع في علم العربية١٣٦/١ ، والتذييل والتكميل١٥٢/٧ ، والمقاصد الشافية٢٣٢/٣.

(٥) الكتاب ٤٠١/٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية٢٣١/٣.

وإذا سمي بالمصدر فإنه يجوز تثنيته وجمعه، قال سيبويه:" ولو سميت رجلًا بضَرْبٍ لقلت: ضربون وضروبٌ؛ لأنه قد صار اسمًا بمنزلة عمرٍو، وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراضٌ وأشغالٌ وعقولٌ، فإذا صار اسمًا فهو أجدر أن يجمع بتكسير"(١).

وفي هذا النص استدل سيبويه على تكسير المصدر إذا صار علمًا بعلة الأَوْلَى، وبيانها أنه إذا جاز تثنية المصدر وجمعه فمن باب أولى أن يجوز إذا صار علمًا؛ لأن المصدر مبهم فهو اسم جنس يدل على القليل والكثير بخلاف الاسم فهو معين ومعروف، فإذا أجازوا فيما هو مبهم وغير معين فمن باب أولى أن يجوز فيما هو معين ومحدد.

كما أن تثنية الاسم وجمعه متفق عليه، بخلاف المصدر فمختلف فيه، وما اتفق عليه أولى بالحكم مما اختلف فيه.

وأيضا تكسير الاسم مطرد وكثير، بخلاف المصدر فما ورد فيه قليل، والكثير المطرد أولى بالحكم من القليل.

والمقيس هنا هو الاسم، والمقيس عليه هو المصدر، والاسم أصل والمصدر فرع، ومن ثَمَّ كان المقصود من الأولى في هذه المسألة هو حمل الأصل على الفرع، وقد استدل سيبويه بعلة الأولى في هذه المسألة لتأييد رأيه وتقوية مذهبه.

---

(١) الكتاب ٣/٤٠١.

## المسألة الثالثة

## القول في علة جمع الجمع علماً(*)

ذكر النحويون أن الجمع قد يجمع إذا دعت إلى ذلك حاجة ، وكان مختلف الأنواع ولكنهم اختلفوا في قياسيته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه مقصور على السماع، وهو ظاهر كلام سيبويه الذي قال:" واعلم أنه ليس كل جمع يجمع..."(١)، وهو قول السيرافي(٢)، والصيمري(٣)، وابن يعيش(٤)، وابن الحاجب(٥)، والرضي(٦).

والعلة في قصره على السماع بينها ابن يعيش بقوله:" اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره؛ وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثان"(٧).

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٤٠٧/٣ ، وشرح السيرافي على الكتاب١٥٦/٤ ، والأصول في النحو ٣٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٨٨/٤ ، وشرح الرضي على الشافية٢٠٨/٢ ، وشرح الركن الأستراباذي على الشافية ٤٨٣/١ ، وتوضيح المقاصد ١٤١٥/٣ ، وهمع الهوامع ٣٧٣/٣.

(١) الكتاب ٦١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١٥٦/٤.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة٦٨١/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٧/٣.

(٥) ينظر: الشافية صـ٥٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الشافية٢٠٨/٢.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش٣٢٧/٣.

القول الثاني: أنه مقيس، وهو اختيار المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وابن مالك[٣]، وطريقة تكسيره تكون بالنظر إلى ما يماثله من الآحاد، فيكسر مثل تكسيره، فيقال في جمع أقوال أقاويل؛ لأنه يماثل إعصار أعاصير.

وقد استثنى النحويون من ذلك ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير؛ لأنه ليس لهما نظير في الآحاد فيحملا عليه[٤].

وألحق ابن مالك بمفاعل ومفاعيل ما كان على زنة فُعلة وفَعلة نحو قضاة وكتبة، فإنها لا تجمع ثانية[٥].

يقول ابن السراج:" وكل بناء من أبنية الجموع ليس علي مثال مفاعل ومفاعيل إذا اختلفت ضروبه فجمعه عندي جائز، وقياسه أن ينظر إلى ما كان على بنائه من الواحد، وعلى عدّته، فيكسّر علي مثال تكسيره، فإنّ جمع الجمع يجيء علي نوعين:

نوع يراد به التكثير فقط، ولا يراد به ضروب مختلفة، فلا يجوز جمعه، ونوع يراد به الضروب المختلفة، ولا يمتنع جمعه نحو: تمور وتمران، ونخيل وثمار، وسخال، وصخور، وآكام"[٦].

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث صـ ١١٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣/٣٢-٣٣.

(٣) ينظر: التسهيل صـ٢٨٢.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث صـ١١٤ ، والأصول في النحو ٣/٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٨.

(٥) ينظر: التسهيل صـ٢٨٢.

(٦) الأصول في النحو ٣/٣٢.

القول الثالث: التفصيل، فيجوز القياس في جموع القلة، ولا يجوز في جموع الكثرة، وقد حكاه ابن عقيل(١)، والسيوطي(٢).

وجموع القلة التي تجمع هي أفعال نحو: أنعام أناعيم، وأفعلة نحو: أسقية أساقٍ، وأفعُل نحو: أكلب أكالب؛ وعلة الجواز أن جموع القلة تدل على القلة، فإذا أريد الكثرة جمعوه مرة أخرى، وما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة.

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية بأن صار علمًا على مفرد، أو على جماعة واحدة معينة مع بقائه على صيغته فسيبويه يجيز تكسيره(٣)، قال:" وأمَّا ما يجوز تكسيره فرجل سمَّيته بأعدالٍ أو أنمارٍ، وذلك قولك: أعاديل وأنامير؛ لأنَّ هذا المثال قد يكسَّر وهو جميع، فإذا صار واحدًا فهو أجدر أن يكسَّر. قالوا: أقاويل في أقوالٍ، وأبابيت في أبياتٍ، وأناعيم في أنعامٍ"(٤).

وقد استدل سيبويه على ذلك بعلة الأَوْلَى، وبيانها أنه إذا جاز تكسير أي مثال وهو جمع فمن باب أولى أن يجوز إذا صار واحدًا، والجمع إذا سمِّي به صار في منزلة الواحد، فإذا جاز تكسير الجمع فمن باب أولى أن يجوز في الواحد؛ لأن الجمع أثقل من الواحد؛ ولأن الواحد أصل للجمع، فإذا جاز فيما هو أثقل فمن باب أولى أن يجوز فيما هو أخف؛ ولأن العلم المنقول عن الشيء حكمه حكم المنقول عنه.

---

(١) ينظر: المساعد ٣/٤٨٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/٣٧٣.

(٣) الأولى أن يجمع جمع مذكر سالمًا. ينظر: جامع الدروس العربية ٢/٧٠.

(٤) الكتاب ٣/٤٠٧.

والمقيس في هذه المسألة هو المفرد، والمقيس عليه هو الجمع، والمفرد أصل والجمع فرع، والمقصود بالأولى هنا هو حمل الأصل على الفرع، وقد استدل سيبويه بعلة الأَوْلَى في هذه المسألة لتأييد رأيه، وتقوية مذهبه.

## المسألة الرابعة

## رد المحذوف من الفعل المسمى به(*)

تتعرض الأسماء والأفعال لتغييرات كثيرة عند دخول حروف العلة عليها؛ لأن حروف العلة في الغالب تكون ساكنة خصوصًا في آخر الكلمة، فعندما يتصل بالفعل أو الاسم ضمائر ساكنة وجب عندئذ حذف حرف العلة حتى يسهُل نطق الكلام، فمثلًا من المواضع التي يحذف فيها حرف العلة أن يكون حرفَ مد مُلتقيًا بساكنٍ بعدَهُ كقُمْ وخَفْ، وبِع، وقُمتُ وخِفتُ وبِعتُ، والأصلُ قوم وخاف وبيع وقومت وخيفت وبيعت فحذف حرف العلة دفعًا لالتقاء الساكنين، قال ابن يعيش:" ومما حذف لالتقاء الساكنين، نحو" قم وبع وخف، وأصلها: قوم وبيع وخاف، فحذفت الواو والياء والألف؛ لسكونها وسكون ما بعدها"(١).

والقاعدة الصَّرفية تقول: إنَّ الفعلَ الأجوفَ أي: المعتل الوسط إذا سُكّنَ آخرُهُ وجبَ حذفُ وسطه؛ تخلُّصًا من التقاء ساكنينِ وهما الياء السَّاكنة وآخِر الفعل

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٤/٧٩-٨٠ ، والمقتضب ١/٢٤١ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٣/٣١٩ ، والمنصف ١/٢٩٠ ، شرح التصريف الملوكي لابن يعيش صـ٣٤٧ ، والممتع صـ٢٩٤ ، وشرح الرضي على الشافية١/٢١٩.

(١) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش صـ٣٤٧.

السَّاكن، ومثله: لم يكنْ، لم ينلْ، فإذا حُرِّك آخرُه بحركةٍ عارضةٍ لا يرجعُ المحذوفُ كما في قوله: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [١] مثلًا[٢].

وإذا سميت بنحو (قم أو خف أو بع) فإنَّ المحذوف يرد فتقول: هذا قومٌ، وبيعٌ، وخافٌ، وهو قول سيبويه[٣]، والرضي[٤]، وأبي حيان[٥]، وابن عقيل[٦]، والشيخ الحملاوي[٧]، والغلاييني[٨]، قال سيبويه:" وإن سمَّيت رجلًا قل أو خف أو بع أو أقم قلت: هذا قولٌ قد جاء، وهذا بيعٌ قد جاء، وهذا خافٌ قد جاء، وهذا أقيمٌ قد جاء؛ لأنَّك قد حركت آخر حرفٍ وحوَّلت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنّما حذفت هذه الحروف في حال الأمر؛ لئَّلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قولا أو خافا أو بيعا أو أقيموا، أظهرت للتحرك، فهو ههنا إذا صار اسمًا أجدر أن يظهر"[٩].

وعللوا لذلك بأمرين:

**الأول**: علة الأَوْلَى، وهي ما استدل بها سيبويه، وبيانها أنه إذا رجع الحرف المحذوف في فعل الأمر الأجوف لاتصاله بضمير رفع نحو: قولا ، وخافا، وأقيموا،

---

(١) سورة البينة ، من الآية (١).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١٥١٠/٣ ، وشرح ابن عقيل٣١٣/٤.
(٣) ينظر: الكتاب ٣١٩/٣.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الشافية٢١٩/١.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٥٨/٢.
(٦) ينظر: المساعد٥١/٣.
(٧) ينظر: شذا العرف في فن الصرف صـ١٠٣.
(٨) ينظر: جامع الدروس العربية ٩٠/٢.
(٩) الكتاب ٣١٩/٣.

فمن باب أولى أن يرجع المحذوف في فعل الأمر إذا سميت به لانتقاله من البناء إلى الإعراب نحو: (قول) علمًا على شخص.

ووجه الأولوية في الاسم أن الأسماء الأصل فيها الإعراب، والأصل في الأفعال البناء، فإذا جاز في الأفعال ردُّ المحذوف عند زوال علة الحذف – والأصل فيه اللزوم وعدم التغيير– فمن باب أولى أن يردَّ المحذوف عند زوال علة الحذف في الأسماء؛ لأنها محل التغيير.

والفعل أثقل من الاسم، فإذا جاز في الأثقل رد المحذوف فمن باب أولى أن يجوز فيما هو أخف.

والاسم أصل للفعل على الراجح من أقوال العلماء فإذا جاز في الفرع فمن باب أولى أن يجوز في الأصل.

والمقيس هو الاسم، والمقيس عليه هو الفعل، ويتضح من كلام سيبويه أن الأولوية هنا تتحقق من خلال قياس الأصل على الفرع، وبهذا استدل سيبويه لتأييد رأيه.

**الثاني**: أن الفعل إذا سمي به صار اسمًا، ولا يوجد اسم معرب على حرفين، وهو قول السيرافي(١)، وابن يعيش(٢)، والرضي حيث قال:" وليس في الأسماء المعربة المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين، فلا بد من رد المحذوف ليكون على ثلاثة أحرف"(٣).

---

(١) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١/١١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢.

(٣) شرح الرضي على الشافية١/٤٠٠.

## المسألة الخامسة

## الكسرة أقوى أسباب الإمالة(*)

الإمالة إلى الشَّيء التقريبُ منه، وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء، والفتحة قبلهَا من الكسرة، والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسَبَب، وللإمالة أَسبَاب، وموانع، فأسبابها سِتَّة(١)، وكل أسباب الإمالة ترجع في الحقيقة إلى الكسرة والياء، لكنهم اختلفوا أيهما أقوى على مذهبين:

### المذهب الأول:

أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو مذهب الأكثرين(٢)، وهو ظاهر كلام سيبويه، حيث قال:" ومما تمال ألفه قولهم: كيالٌ وبياعٌ، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول: كيالٌ كما ترى، فيميل؛ وإنما فعلوا هذا لأن قبلها ياءٌ، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها، نحو: سراج وجمالٍ"(٣).

ونقل المرادي عن سيبويه ذلك مستدلًا بقوله:" لأنها بمنزلة الكسرة"(٤).

واستدلوا على مذهبهم بما يأتي:

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ١٤١/٤ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٨/٥ ، والبديع في علم العربية٣٣٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤ ، وشرح الشافية لركن الدين الأستراباذي٦٦٣/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٩١/٣ ، والمقاصد الشافية ١٧٣/٨.

(١) ينظر: اللباب ٤٥٢/٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية٣٣٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٩١/٣ ، والمقاصد الشافية ١٧٣/٨، وهمع الهوامع ٤١٧/٣، وحاشية الصبان ٣١١/٤.

(٣) الكتاب ١٢١/٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد١٤٩١/٣.

**أولًا**: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء(١).

**ثانياً**: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى(٢).

**ثالثاً**: أن الإمالة تُجلب بالكسرة ظاهرة أو مقدرة(٣).

**رابعاً**: الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست بمدة، فإن كانت مدة فالكسرة معها أثقل، فلا شك أن إمالة ديماس أقوى من إمالة سربال، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة، فلهذه الوجوه اختار الناظم –والله أعلم– نسبة الإمالة في باع وهاب إلى الكسرة لا إلى الياء(٤).

**خامساً**: أن الكسرة تكون سببًا للإمالة تقدمت على الألف الممالة أو تأخرت، بخلاف الياء فلا تكون سببًا في الإمالة إذا تأخرت على الألف(٥).

## المذهب الثاني:

أن الياء أقوى، وهو قول ابن السراج(٦)، وابن الخباز(٧)، ونقل ذلك ابن الأثير، والمرادي، والأشموني عن ابن السراج(٨)، ولعل ذلك النقل يرجع إلى أنَّ ابن السراج

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد١٤٩١/٣، وشرح الأشموني ٢٥/٤.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٣٣٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥/٤.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٣٣٥/٢ ، وهمع الهوامع ٤١٧/٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١٤٩/٨.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزيدي ٤٠٤/٢.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١٦٠/٣.

(٧) ينظر: توجيه اللمع صـ٦٠٠.

(٨) ينظر: البديع في علم العربية ٣٣٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٩٢/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥/٤.

لما ذكر أسباب الإمالة ذكر الياء أولًا، فقال:" الأولُ: ما أُميلَ مِنْ أَجلِ الياءِ، وذلكَ شَيبانُ وقَيس عَيْلانَ وَغَيْلانُ وكَيَّالُ وَبيَّاعٌ"(١).

واستدلوا على ذلك بأمرين:

**الأول**: أنَّ الكسرة بعض الياء، وأنَّ الياء حرف، والكسرة ليست بحرف(٢)، قال ابن الخباز:" ولما كان الغرض بالإمالة مجانسة الألف للياء اعتبرت في الإمالة, فلا بد للإمالة من سبب يتعلق بالياء على وجه ما، والأسباب ستة: الكسرة: وتجويزها للإمالة؛ لأنها بعض الياء، وهي أقوى من الكسرة؛ لأن الكسرة إنما جوزت؛ لأنها بعضها, وانقلاب الألف عن الياء، والمقصود بالإمالة فيه التنبيه على الأصل، وكون الألف بمنزلة الألف المنقلبة عن الياء"(٣).

**الثاني**: علة الأَوْلَى، وبها استدل سيبويه، حيث قال:" وقالوا: رأيت عيرا، فإذا كانت الكسرة تميل فالياء أجدر أن تميل"(٤).

وبيانها أنه إذا كانت الكسرة سببًا في الإمالة فمن باب أولى أن تكون الياء سببًا فيها؛ لأن الياء فرع عنها، فإذا جاز في الأصل فمن باب أولى أن يجوز في الفرع، والدليل على أن الياء فرع أنها تتولد من إشباع الكسرة، قال ابن جني:" فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضًا أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس

---

(١) الأصول في النحو ٣/١٦٠.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد٣/١٤٩١.
(٣) توجيه اللمع صـ٦٠٠.
(٤) الكتاب ٤/١٤١.

من لفظ الحرف، فتشبع الفتحة فيتولد بعدها ألف، وتشبع الكسرة فتتولد بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد بعدها واو"[١].

والمقيس هنا هو الياء، والمقيس عليه هو الكسرة، وتتحقق الأولوية هنا بقياس الفرع على الأصل، وبهذا استدل سيبويه على تقوية مذهبه.

والراجح أنَّ الكسرة في باب الإمالة أقوى من الياء نقلًا وعقلًا؛ أما من حيث النقل فقد أجمع العلماء على أن العرب تميل للكسرة بخلاف الياء، فأهل الحجاز وغيرهم لا يميلون للياء كما ذكر سيبويه[٢]؛ وما اتفق عليه أقوى مما اختلف فيه.

وأما من حيث العقل فالإمالة مع الكسرة أوسع وأشمل من الياء؛ لأن الكسرة تميل ظاهرة ومقدرة، ومقدمة ومؤخرة بخلاف الياء، فدل ذلك على قوة الكسرة في الإمالة.

وأيضًا الكسرة أصل الياء؛ لأنها بعضها، والبعض أصل للكل، والأصل أقوى من الفرع.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٣/١.

(٢) الكتاب ١٢١/٤.

# المطلب الثاني

# المسائل التي خلت من الأصالة والفرعية

# ويشتمل على تسع مسائل:

**المسألة الأولى**: تصغير مطايا علمًا.

**المسألة الثانية**: النسب إلى نحو رمي علمًا.

**المسألة الثالثة**: جمع ما اعتلت عينه بالواو أو الياء على فُعُول.

**المسألة الرابعة**: ضم ألف الوصل فيما كان ثالثه مضمومًا.

**المسألة الخامسة**: قلب الواو المضمومة همزة في نحو وجوه.

**المسألة السادسة**: علة عدم قلب الواو ياء في نحو سُوَيْر.

**المسألة السابعة**: علة عدم قلب الواو ياء في نحو طويل.

**المسألة الثامنة**: علة قلب الهمزة ياء في مطايا.

**المسألة التاسعة**: الوقف على الاسم المنقوص المنادى المبني.

## المسألة الأولى

## تصغير مطايا علماً(*)

ذكر ابنُ جنّي أن التصغير يجري مجرى الجمع فقال:" إنما صار هذا التحقير يجري مجرى هذا الجمع؛ لأن ثالثه ياء كما أن ثالث الجمع ألف، وهي ساكنة كما أن الألف كذلك، وقبلها حرف مفتوح كالألف، وبعدها حرف مكسور كما أن ما بعد الألف كذلك، فلذلك جرى دُرَيْهِم مجرى دَرَاهِم"(١).

ولكنهم اختلفوا في بعض الكلمات فمنهم من يحمل التصغير فيها على الجمع، ومنهم من يترك ذلك، ومن أمثلة ذلك تصغير مطايا فمنهم من صغرها بدون همز حملًا لها على الجمع؛ حيث إنها تجمع بدون همزة، ومنهم من همزها في التصغير، وتفصيل القولين فيما يأتي:

### القول الأول:

أن تصغَّر على مُطِيّ بدون همز، وهو قول الخليل ويونس وسيبويه(٢)، والسيرافي(٣)، والفارسي(٤)، والرضي(٥)، قال سيبويه:" وإذا حقرت مطايا اسم رجل قلت:

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٤٧٣/٣ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٢١٠/٤-٢١١ ، والتعليقة ٣٣٠/٣ ، والمنصف ٨٨/٢ ، وشرح الرضي على الشافية٢٥٨/١ ، وارتشاف الضرب ٣٩٨/١.

(١) المنصف ٨٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٣/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢١٠/٤.

(٤) ينظر: التعليقة ٣٣٠/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢٥٨/١.

مطيٌّ، والمحذوف الألف التي بعد الطاء[١]، كما فعلت ذلك بقبائل، كأنَّك حقَّرت مطيًا. ومن حذف الهمزة في قبائل[٢] فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنه حقر مطاءً. وفي كلا القولين يكون على مثال فعيلٍ؛ لأنَّك لو حقرت مطاءً لكان على مثال فعيلٍ، ولو حقَّرت مطيًا لكان كذلك"[٣].

وأوضح السيرافي ما ذكره سيبويه، فقال:" واحتج سيبويه لترك الهمز في (مطايا) بأن قال: لما أبطلنا الهمز في الجمع وأبدلنا منها بدلًا لازمًا يعني الياء في (مطايا) وكانت الهمزة في الجمع أقوى منها في التصغير، فإذا أبدلنا الياء في الأقوى كان التصغير أولى بالياء"[٤].

## القول الثاني:

أن تصغَّر على مُطِيء بالهمز، وهو للمازني حيث قال:" فإذا كان الجمع هَمَزْتَ الألف فصارت الهمزة تعرض في الجمع فلزمها البدل كما يلزم جمع مطية إذا قلت مطايا، وإثبات الهمزة وحذف الألف أقيس؛ لأن الهمزة حرف حي متحرك، والألف ساكن فهي أولى بالحذف"[٥].

ونقله أبو حيان في الارتشاف، ونسبه للمازني، فقال:" وقال المازني: تهمز فيهما فتقول: مطيء ومطاء"[٦].

---

(١) على رأي الخليل.

(٢) على رأي يونس.

(٣) الكتاب ٤٧٣/٣.

(٤) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢١١/٤.

(٥) المنصف ٨٥/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٨/١.

وردَّ سيبويه هذا الوجه واستدل على عدم جواز الهمز بعلة الأَوْلَى، حيث قال:" ولا سبيل إلى أن تقول: مطيءٍ؛ لأن ياء فعيلٍ لا تهمز بعد ياء التصغير، وإنما تهمز بعد الألف إذا كسرته للجمع، فإذا لم تهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصغير أجدر أن لا تهمز، وإنما انتهت ياء التحقير إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف. ومع ذا إنَّك لو قلت فعائلٌ من المطي لقلت مطاءٍ، ولو كسرته للجمع لقلت: مطايا، فهذا بدلٌ أيضًا لازم"(١).

فإذا لم تهمز مطايا في الجمع فمن باب أولى ألا تهمز في التصغير؛ لأن ياء فعيل لا تهمز بعد ياء التصغير، وتهمز بعد ألف الجمع، فإذا لم تهمز فيما يجب الهمز فيه وهو الجمع فمن باب أولى ألا تهمز فيما لا يجوز الهمز فيه وهو التصغير. فالمقيس هو عدم الهمز في التصغير، والمقيس عليه هو عدم الهمز في الجمع.

ووجه الأولوية أن الهمز في الجمع أقوى منه في التصغير، فإذا لم نهمز في الأقوى فمن باب أولى ألا نهمز في الضعيف، كما أن التصغير محمول على الجمع، فإذا لم نهمز في الأصل المحمول عليه فمن باب أولى ألا نهمز ما حُمل عليه. وليس بينهما أصالة وفرعية، بل أثبت حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أخف، وهذا هو مقصود الأَوْلَى عند سيبويه في هذه المسألة. ويرجع عدم همزها في الجمع لأمرين:

**الأول**: أن الهمزة لم تثبت قط في جمع مطايا، ولم يلفظ بها في الصحيح كما ثبتت في رسائل، بل تجعل الياء الزائدة همزة، وتقلب الهمزة بلا فصل ياء مفتوحة(٢).

**الثاني**: أن قلب همزة في الجمع يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات في الطرف(٣).

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٤/٢١٠ ، وشرح الرضي على الشافية ١/٢٥٨.

(٣) ينظر: التعليقة ٣/٣٣١.

والراجح أنَّها لا تهمز في التصغير حملًا لها على الجمع لعدم ورود سماع بهمزها؛ ولأنه لما لم تهمز في الجمع فالأولى ألا تهمز في التصغير. ويتضح من كلام سيبويه أنه استعمل علة الأَوْلَى لإبطال رأي مخالفه، وتضعيفه.

## المسألة الثانية

## النَّسب إلى نحو (رمْي) علماً(*)

ينقسم الاسم بحسب الصحة والاعتلال إلى صحيح: وهو ما خلت أحرفه الأصلية من أحرف العلة، مثل: مصر وعرب، ومعتل: وهو ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علة، مثل: علي، وهناك قسم ثالث أسماه بعض المتأخرين(١) الشبيه بالصحيح: وهو ما كان آخره واوًا أو ياء قبلها سكون، مثل: ظبي، ودلو. وتختلف النسبة إلى هذه الأقسام، فالنسبة إلى الصحيح تكون بإضافة ياء مشددة وكسر ما قبلها، فتقول: مصريّ وعربيّ، والنسبة إلى المعتل قد تتطلب حذف أو قلب أحد الحروف، فتقول في النسبة إلى عليّ مثلا: علوي، وأما الاسم الشبيه بالصحيح فيعامل معاملة الصحيح في النسبة(٢)، قال سيبويه:" هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً وكان الحرف

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب٣/٣٤٧ ، والأصول في النحو ٣/٣٦٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٠٣ ، والتعليقة للفارسي ٥/١٥٨ ، والمنصف لابن جني٢/١٢٢ ، واللباب للعكبري٢/١٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٤٥٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٣/١٨٩ ، والمساعد ٣/٣٧٦ ، وهمع الهوامع ٣/٤٠٤.

(١) ينظر: التصريح ١/٧٣٩ ، والنحو الوافي ٣/٦٩٤.

(٢) بين ابن جني علة حمل الاسم الذي آخره واو أو ياء قبلها سكون على الاسم الصحيح، فقال:" وإنما جرت الواو والياء لما سكن ما قبلهما مجرى الصحيح؛ لأن أصل الاعتلال فيهما إنما هو لشبههما بالألف، وإنما يكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة، فإذا سكن ما قبلهما خرجتا من شبه الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا" المنصف ٢/١٢٢.

الذي قبل الياء ساكنًا، وما كان آخره واوًا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا وذلك نحو: ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ ونَحْوٍ، تقول، ظبيـيٌّ ورميـيٌّ وغزويٌّ ونحـويٌّ، ولا تغيّر الياء والواو في هذا الباب؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غزوٌ فلا تغيّر الواو كما تغير في غدٍ. وكذلك الإضافة إلى نِحْيٍ وإلى العُرْيِ"(١).

ثم بين الحكم فيما كان آخره تاء التأنيث، فقال:" فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافًا: فمن الناس من يقول في رَمْيَة: رَمْيـيٌّ وفي ظبيـةٍ: ظَبْيـيٌّ، وفي دميةٍ: دميـيٌّ، وفي فِئْيـةٍ: فِئْيـيٌّ، وهو القياس، من قِبَل أنَّك تقول رَمْـيٌّ ونِحْـيٌّ فتجريه مجرى ما لا يعتل نحو دِرْع وتُرْس ومَتْن، فلا يخالف هذا النحو، كأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء. فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجره في الهاء مجراه وليست فيه هاء، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء، ولا ينبغي أن يكون أبعد من أُمَيّيٍّ، فإذا جاز في أُمَيَّة أُمَيّيٌّ، فهو أن يجوز في رَمْيـيٍّ أجدر؛ لأنَّ قياس أميَّة وأشباهها التغيير. فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل"(٢).

ويفهم من نص سيبويه:

أولًا: أن الاسم إذا كان على زنة (فَعْلٍ) ساكنَ العين معتلَّ اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخِره تاء التأنيث، نحوَ: غَزْوٍ، ونَحْوٍ، وظَبْي، ورَمْيٍ، فإنه يُنسب إليه على لفظه من غيرِ تغيير، فتقول: غَزْويّ، ونَحْويّ، وظَبْييّ، ورَمْييّ، ونقل العُكْبَريُّ(٣)، وابنُ

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٢) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢/١٥١.

عَقِيل[١]، والسيوطي[٢] اتفاق النحويين على ذلك، قال العُكْبَري:" فإنْ سُكِّن مَا قبلَ اليَاء نحو ظَبْيٌ أقررتَ الياءَ فقلتَ: ظَبْيِيٌّ لَا خلاف فِي هَذَا"[٣].

## ثانياً: إذا كان في آخر الاسم تاء التأنيث ففيه وجهان:

**الأول**: أن النسب إليه أُمَيِّيّ، وقد نسبه سيبويه إلى يونس فقال:" وزعم يونس أنّ أناساً من العرب يقولون: أميِّيٌّ"[٤].

**الثاني**: أن تقول: أُمَوِيّ ، وهو الأفصح والأكثر، والذي دفعهم إلى ذلك هو كراهة توالي الأمثال، قال سيبويه:" وفي أميَّة: أمويٌّ؛ وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة، لأنَّك إذا حذفت الزائدة فإنَّما تبقى التي تصير ألفًا، كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ"[٥].

**ثالثاً**: استدل سيبويه على النسب إلى (رَمْي) بعلة الأَوْلَى، حيث قال:" ولا ينبغي أن يكون أبعدَ من أُمَيِّيّ، فإذا جاز في أُميَّة أميّيٌّ، فهو أن يجوز في رَمْيِيّ أجدر، لأنَّ قياس أميَّة وأشباهها التغيير. فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل"[٦].

---

(١) ينظر: المساعد ٣/٣٧٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع٣/٤٠٤.

(٣) اللباب للعكبري ٢/١٥١.

(٤) الكتاب ٣/٣٤٤.

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق ٣/٣٤٦.

وفي موضع آخر قال:" وحدثنا يونس أنَّ أبا عمرٍو كان يقول في ظبيةٍ: ظَبْيِيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أُمَيَّة وهي معتلة، وهي أثقل من رَمْيِيّ"(١).

ولتوضيح علة الأَوْلَى في كلام سيبويه أقول: الثقل في اللغة له مراتب، فهناك ثقيل، وهناك ما هو أثقل منه يدل على ذلك قول سيبويه:" وإذا ازداد الاسم ثقلًا كان الحذف ألزم"(٢). فهذا يدل على أن هناك زيادة في الثقل، وإذا ازداد الاسم ثقلا فإنَّه يلزم التغيير بالحذف أو القلب أو غير ذلك، غير أنَّه قد ورد عن العرب في النسب إلى أُمَيَّة: أُمَيِّيّ باجتماع أربع ياءات فيها بدون تغيير، والذي سوغ اجتماع أربع ياءات أنَّ الياء حرف مشدد، والمشدد كالصحيح؛ لأنَّه قوي بالتشديد(٣)، كما أنَّ الحرف الذي قبل الياء المشددة صحيح وحركته الفتح، وهي أخف الحركات.

وعند النسبة إلى رَمْي قالوا: رَمْيِيّ – باتفاق– باجتماع ثلاث ياءات(٤) في آخره بدون تغيير، والذي سوغ اجتماع ثلاث ياءات أنَّ الحرف الذي قبل الياء صحيح وساكن، وهذا السكون قلل شيئا من الثقل، قال الرضي:" إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أَن يكون مع التاء كظبية أَولا كظبي، فالمجرد لا تغيير فيه اتفاقاً لحصُول الخفة بسكون العين وصحتها، ولعدم ما يجرئ على التغيير من حذف التاء"(٥).

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٧.

(٢) السابق ٣/٣٥٥.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٣/٣١٢.

(٤) الياء الأولى لام الفعل في فعليل والياء الثانية الساكنة مكان ياء فعليل والياء الثالثة تكرير لام الفعل من رميت الثانية. ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٥/٣٣٣.

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢/٤٨.

وعلة الأَوْلَى في هذه المسألة ظاهرة، وهي مرتبطة بالثقيل والأثقل – الثقل هنا لفظي– فإذا جاز في الأثقل عدم التغيير – وهو أُمَيِّيّ– مع اجتماع أربع ياءات قبلها فتحة، فمن باب أولى أن يجوز ذلك في الثقيل – وهو رَمْيِيّ– مع اجتماع ثلاث ياءات قبلها سكون.

فالمقيس هو ما اجتمع في تصغيره ثلاث ياءات ، والمقيس عليه ما اجتمع في تصغيره أربع ياءات، وليس بينهما أصالة وفرعية، بل أثبت حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أخف، وهذا هو مقصود الأولى عند سيبويه في هذه المسألة.

وقد أوضح السِّيرافي ذلك بقوله:" اعلم أنَّ ما كان من ذلك لا هاء في آخره للتأنيث، فلا خلاف بينهم أنَّ النسب إليه نحو: ظَبْي، ورَمْي وغَزْو ونَحْو، تقول فيه: ظَبْيِيّ ورَمْيِيّ وغَزْوِيّ ونَحْوِيّ، ولا تغير ما كان فيه الياء من ذلك؛ لأنَّ ما قبلها ساكن، وهى تصرف وتجري بوجوه الإعراب قبل النسب، فإذا جاز أن يقال في أميّة: أميّيّ ويجتمع فيه أربع ياءات كان هذا أولى أن يجيء على الأصل"(١).

ووافق ابن يعيش سيبويه فقال:" وإذا جاز أن يُقال في أُمَيَّةَ: أُمَيِّيٌّ، فيُجمَع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهلَ؛ لأنّه لم يجتمع فيه إلا ثلاثُ ياءات"(٢).

وبين ابن السراج ما يجوز وما لا يجوز في مسألة اجتماع الياءات، فقال:"واعلَم أَنَّ أَربعَ ياءاتٍ لا يجتمعنَ إلا في لغةٍ رَديئةٍ هذَا عَدِييٌّ وأُمَيِّيٌّ في النَسَبِ إلى عِدَيّ وأُمَيَّةَ وهذَا لا يقاسُ علَيه ولا يقولُه إلا قليلٌ مِنَ العربِ. واجتماعٌ ثلاثِ ياءاتٍ مرفوضٌ أَيضًا إذا سكنتِ الأُولى. فأَمَّا إذا سكنَ ما قبلَ الياءِ الأُولى وهنّ ثلاثُ ياءاتٍ فإنَّ ذلكَ في الكلامِ كثيرٌ. نحو: ظَبِييٌّ ومكان مَحْييٌّ فيهِ، وإذَا كانتْ ثلاثُ

---

(١) شرح السيرافي على الكتاب٤/١٠٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٥٦.

ياءاتٍ فكانتِ الأُولى منهنَّ مكسورة وما قبلَ الأُولى متحركٌ فإنَّ ذلكَ أَيضًا مرفوضٌ تقلبُ الأُولى منهنَ واوًا نحو: شَجَوِيٍّ ورَحَوِيٍّ، فإنْ كانتِ الوسطى متحركة والأُولى متحركة وما قبلَها سَاكنٌ فإنَّ ذلكَ متروكٌ في كلامِهم، فإنْ بنيتَ مثلَ: جَحمرِشٍ مِن رَمَيْتُ فالأَصلُ فيهِ أَن تقولَ: رَمْيَيٌّ فتجتمعُ ثَلاثُ ياءاتٍ والميمُ قبلَ الياءِ الأولى ساكنةٌ وهذَا لا مِثْلَ لَهُ"[1].

نخلص مما سبق أنَّ العلماء استدلوا على جواز رَمْيِيّ باجتماع ثلاث ياءات بأمرين:

**الأول**: أنَّه ورد عن العرب اجتماع أربع ياءات كما في أميّيّ فمن طريق الأَوْلَى أن يجتمع ثلاثة، فإذا جاز في الأثقل فمن باب أولى أن يجوز الثقيل، وهو دليل سيبويه[2]، ووافقه السيرافي[3]، وابن يعيش[4]، وقد استدل بها سيبويه لتأييد رأيه وتقوية مذهبه.

**الثاني**: أنَّ ما قبل الواو والياء صحيح وساكن، وليس في الاسم تاء تأنيث، والسكون قلل شيئا من هذا الثقل، وهو قول الرضي[5].

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٦٥-٣٦٦.
(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٧.
(٣) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٤/١٠٣.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٥٦.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٣/١٨٩.

## المسألة الثالثة

## جمع ما اعتلت عينه بالواو أو الياء على فُعُول(*)

اختلف النحويون في جمع ما كان آخره واوًا أو ياء على فُعُول على مذهبين:

**المذهب الأول**:

أن تبقى الياء فيما كان آخره ياء، وتقلب الواو ياء فيما كان آخره واوًا، وهذا هو الأكثر، مثل قولك: عصي ودلي جمع عصا ودلو، وأصلهما: عُصُووٌ ودُلُووٌ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملًا على باب أدْلٍ(١) وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام(٢).

واختار هذا المذهب سيبويه(٣)، والمبرد(٤)، والفارسي(٥)، وابن السراج(٦)،

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٨٤/٤، والمقتضب ١٢٨/١ ، والأصول في النحو ٢٥٦/٣ ، وشرح السيرافي على الكتاب٣٥١/٥ ، والتعليقة ١٦٦/٣ ، والخصائص ٤٩٧/٢ ، والمفتاح في الصرف للجرجاني صـ١٠٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك صـ١٥١.

(١) بين ابن جني وجه الشبه بين عصي وأدل، فقال:" ألا ترى أنك إنما شبهت باب عصيّ بباب أدْلٍ وأحْقٍ لما خفيت (واو فعول) بإدغامها فحينئذ جاز أن تشبهها بضمة أفعل. فأما وهي على غاية جمل البيان والتمام فلا". فالواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها في أدل". ينظر: الخصائص ٤٩٧/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد١٦١٦/٣.

(٣) ينظر: الكتاب٣٨٤/٤.

(٤) ينظر: المقتضب ١٢٨/١.

(٥) ينظر: التعليقة ١٦٦/٣.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٦/٣.

والجرجاني[١]، وابن يعيش[٢]، وابن مالك[٣]، وشراح الألفية[٤]، قال سيبويه:" والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: ثديٌّ وعصيٌّ؛ لأن هذا جمعٌ كما أن أدليًا جمعٌ، وقد قال بعضهم: إنكم لتنظرون في نحوٍ كثيرة، فشبهوها بعتوٍ، وهذا قليل، وإنما أراد جمع النحو، فإنما لزمتها الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شبهًا، يعني صُيَّمٌ"[٥].

وعللوا لذلك بما يأتي:

أولًا: علة الأَوْلَى، وهي مفهومة من نص سيبويه السابق حيث استدل بها على قلب الواو ياء في ثُدِيّ وعصِيّ، وتبعه السيرافي[٦] وابن السراج[٧]، ونقلها الشاطبي[٨].

وبيان الأولوية أنهم لما قلبوا الواو ياء في صوَّم، فقالوا: صيَّم، والواو عين الفعل وهي بعيدة عن الطرف، كانوا لقلبها في ثدي وعصي ألزم[٩]؛ لأنها في الطرف، والطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط؛ لأنه محل التغيير[١٠]، كما أن الياء أخف عليهم، وشبهها بالألف.

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني صـ١٠٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٧/٣.

(٣) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك صـ١٥١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٦١٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٥) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٦) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٣٥١/٥.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٦/٣.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٣٥٧/٩.

(٩) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢٩٩/٥.

(١٠) ينظر: الممتع صـ٤٧٤.

ولأن عين الفعل أقوى من اللام، فإذا أبدلوا في الأقوى وهو عين الفعل – صيَّم– فمن باب أولى أن يبدلوا فيما هو أضعف، وهو اللام – عصِيّ–.

فالمقيس هنا هو ما اعتلت فيه اللام، والمقيس عليه هو ما اعتلت فيه العين، وليس بينهما أصالة وفرعية، بل أثبت سيبويه هنا حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أضعف.

واستدلال سيبويه هنا بعلة الأَوْلَى لتقوية مذهبه، وما اختاره ورجحه.

واستدل ابن جني أيضًا بعلة الأولى لكن اختلف المقيس عليه عنده، حيث ذكر أنه إذا جاز القلب في الواحد مع خفته وتمكنه فمن باب أولى أن يجوز مع الجمع لثقله، حيث يقول:" إذا كان الواحد – على خفته وتمكنه – قد جاز فيه القلب نحو: معدي، ومسني، ومرضي، لم يكن من الإعلال في الجمع لثقله بُدّ"(١).

ثانيًا: أن الواو وقعت في الطرف فقلبت ياء؛ لأن الطرف محل التغيير، ويستثقل فيه ما لا يستثقل في غيره، وبهذا علل العكبري فقال:" لأنها طرف، والطرف محل التغيير والتصحيح"(٢).

ثالثًا: أن الواو قلبت ياء عصيّ؛ لأنها في جمع، والجمع ثقيل، وعلل بذلك ابن عصفور(٣) والمرادي(٤)، والشاطبي(٥)، والأشموني(٦)، قال المرادي:" فإن قلت: لِمَ كان

---

(١) ينظر: المنصف ١٢٤/٢.

(٢) اللباب للعكبري ٤١٣/٢.

(٣) ينظر: الممتع صـ٣٥٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٦١٥/٣.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٣٥٧/٩.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١٣٠/٤.

الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟ قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد"[١].

رابعًا: قلبت الواو ياء في عصِيّ؛ لكراهة اجتماع واوين، وعلل بذلك الشيخ خالد الأزهري[٢].

## المذهب الثاني:

أن تصح الواو في الجمع، وهو قليل، قال الفارسي:" وقد تصحُّ الواو التي هي لام في (فُعُول) إذا كان جمعًا وهو قليل، نحو: (نُحُوٍّ)"[٣]، ونقل هذا الوجه المرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، والأشموني[٦].

واستدلوا على ذلك بالسماع، حيث ذكروا أن هناك كلمات وردت بالتصحيح ألفاظ، وهي أُبوٌّ جمع أب، وأُخو جمع أخ، ونُحو جمع نحو، وحكي عن بعضهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، ونُجُوٌّ جمع نجو –بالجيم– وهو السحاب الذي هراق ماءه، ونُهُو جمع نهو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقنو جمع قنا[٧].

---

(١) توضيح المقاصد ١٦١٦/٣.

(٢) ينظر: التصريح ٦٤٢/٢.

(٣) التعليقة ١٦٦/٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٦١٥/٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـ٤٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/٣ . وتوضيح المقاصد١٦١٥/٣.

وعدها بعض النحويين من الشاذ(١)، وذكر بعضهم أنها قليل(٢).

وعلل الثمانيني لذلك بأنه تنبيه على الأصل، فقال:" وإنّما صحّحوها لينبّهوا على الأصل الذي انتقلوا منه"(٣)، وأشار إلى ذلك الشاطبي(٤).

والراجح هو المذهب الأول، وهو قلب الواو ياء في نحو عصِيّ، وذلك لما يأتي:

أولًا: إيثار التخفيف حيث إن الياء أخف من الواو.

ثانيًا: أن القلب والإبدال بابه الجمع؛ لثقله.

ثالثًا: أن الواو والياء يتعاقبان بكثرة، ويحل أحدهما محل الآخر.

---

(١)ينظر: التعليقة ١٧٥/٤ ، والمفصل صـ٥٤٠ ، والبديع في علم العربية ٥٩٣/٢ ، والممتع صـ٣٥٠ ، وشرح الرضي على الشافية ١٧١/٣ ، والكناش٢٩٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٤/٤ ، والأصول في النحو ٢٥٦/٣.

(٣) شرح التصريف للثمانيني صـ٤٨٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٥٧/٩.

## المسألة الرابعة

## ضم ألف الوصل فيما كان ثالثه مضمومًا(*)

الأصل في ألف الوصل أن تكون مكسورة دائمًا، إلا إذا كان الثالث مضمومًا فإنها تضم، ويشترط أن يكون الضم لازمًا، قال ابن الأثير:" وأمّا همزة الوصل فهي في جميع مواضعها مكسورة إلّا فى موضعين:

**الأوّل**: تكون فيه مضمومة، وهو أن يكون الحرف الثالث مضمومًا ضمًّا لازمًا منطوقًا به أو مقدّرًا، وذلك في فعلين: أحدهما: الفعل الماضي إذا بني لما لم يسمّ فاعله نحو: انطُلق بزيد، واستُخرج ماله، واشتُري له ثوب.

**الثانى**: فعل الأمر من الثلاثيّ الذي عين مضارعه مضمومة، نحو: يقتل ويغزو، تقول فى الأمر: اقتل واغز، وتقول للمؤنّثة: اقتلي واغزي، فتحذف الواو بعد إسكانها، ثم تكسر الزّاي؛ لأجل الياء، إلا أنك تشمّها شيئًا من الضّمّ؛ تنبيهًا على الواو المحذوفة..."(١).

وعللوا ضم ألف الوصل إذا كان الثالث مضمومًا بأمرين:

**الأول**: علة الأَوْلَى، وبها استدل سيبويه، حيث ذكر أنهم إذا كانوا قد أجازوا الضم في مذ من قولك: مُذُ اليوم يا فتى فمن باب أولى أن يجيزوه في نحو: اقتُل، قال سيبويه:" واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلا أن يكون

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ١٤٦/٤ ، والأصول في النحو٣٦٨/٢ ، وشرح السيرافي على الكتاب ١٤/٥ ، والخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٥ ، والمنصف ٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٥ ، والممتع صـ ٤١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢.

(١) البديع في علم العربية ٣٢١/٢.

الحرف الثالث مضمومًا فتضمها، وذلك قولك: اقتل، استضعف، احتقر، احرنجم؛ وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمةٌ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مذ اليوم يا فتى. وهو في هذا أجدر؛ لأنه ليس في الكلام حرفٌ أوله مكسور والثاني مضموم، وفُعِل هذا به كما فُعِل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أجوءك وأنبؤك، وهو منحدرٌ من الجبل. أنبأنا بذلك الخليل"(١).

ووجه الأولوية أنهم أجازوا الضم في مذ اليوم، وهذا في كلمتين، قال ابن مالك: "وإذا ولى مذ ساكن ضمت ذالها كقولك: لم أر فلانا مذُ اليوم؛ لأن أصلها منذ، محرك لالتقاء الساكنين ومضموم للإتباع، فلما حذفت النون سكنت الذال لئلا يلتقي في الوصل ساكنان، وكان أولى الحركات بها الضمة؛ لأنها حركتها قبل أن تحذف النون"(٢). فمن باب أولى أن يجوز ذلك إذا كان في كلمة واحدة، نحو: اقتل.

وأيضًا إذا كانوا قد كرهوا أن ينتقلوا من كسر إلى ضم، والضمة عارضة للإعراب، فمن باب أولى أن يتركوا ذلك فيما فيه الكسرة والضمة لازمتين، قال الرضي:" وإنما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن وليس في الكلام مثله كما ليس فيه فِعُلٌ، فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للإعراب كما قالوا في أجيئك: أجوءك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا في أنْبِئُك وهو مُنْحَدِر من الجبل: أُنْبُؤُكَ ومُنْحَدُرٌ على ما حكى الخليل"(٣).

---

(١) الكتاب ١٤٦/٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢.

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢٦٢/٢.

ويتضح من كلام سيبويه أن المقيس هو الإتباع في كلمة واحدة، والمقيس عليه هو الإتباع في كلمتين، وليس بينهما أصالة وفرعية، بل أثبت سيبويه حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أخف، وقد استدل سيبويه بعلة الأَوْلَى هنا لتأييد رأيه وتقوية مذهبه.

**الثاني**: كراهة الانتقال من كسر إلى ضم؛ لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف، فكأنه لا حاجز بينهما، قال ابن الخباز:" وإنَّما لم تكسر الهمزة في الموضعين لئلا يخرج من كسر إلى ضم بينهما حاجز غير حصين"(١). وعلل بذلك ابن خالويه(٢)، وابن جني(٣)، والأنباري(٤)، والعكبري(٥)، وابن يعيش(٦)، والشاطبي(٧).

---

(١) توجيه اللمع صـ٥٧٩.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب صـ٨٨

(٣) ينظر: الخصائص٣/٢١٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٠٦.

(٥) ينظر: اللباب ٢/١٩٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٩٠.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٨/٢٦٥.

## المسألة الخامسة

## قلب الواو المضمومة همزة في نحو وجوه(*)

الواو كالألف لا تزاد أوّلًا، وذلك أنّها لو زيدت أوّلًا، لم تَخلُ من أن تزاد ساكنة أو متحرّكة، ولا يجوز أن تزاد ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به. وإن زيدت متحرّكةً فلا تخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فلو زيدت مضمومةٌ لاطّرد فيها الهمزُ على حدّ (وُقّتت)، و(أُقّتت). وكذلك لو كانت مكسورةً على حدّ (وِسادَةٍ)، و(إسادَةٍ)، و(وِشاحٍ)، و(إشاحٍ)، وإن كان الأوّلُ أكثرَ. ولو زيدت مفتوحةً لتَطرّق إليها الهمزُ نحو: امرأة أَنَاةٌ، وهيَ ونَاةٌ مِنَ الوَنَى، وقالوا: أَحدٌ في وَحَدٍ(١).

وقد عللوا لقلب الواو المضمومة بعلتين:

**العلة الأولى**: طلب الخفة والبعد عن الثقل، قال السيرافي:" وإنما جاز إبدالها همزة من قبل أن الضمة كالواو، فإذا وقعت الواو على واو فكأنه قد اجتمعت واوان، والواو في نفسها مستثقلة، فتضاعف ثقلها بالضم فقلبت، واختير لها الهمزة من قبل أن الذي يشاكل الواو من الحروف ويواخيها الياء والألف، فإما الألف فلا يصلح جعلها مكان الواو المضمومة؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأما الياء فسيثقل عليها الضم كاستثقاله على الواو، وإن كانت الواو فيه أثقل، فاختاروا الهمزة، وبالهمزة تواخي الألف في المخرج وتواخي الياء والواو؛ لأنها تقلب إليهما وإلى الألف ويقلبن إليها"(٢).

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٣١/٤ ، والمقتضب ٣٠٧/٣ ، والخصائص ١٨٥/٣ ، والمنصف ٢٣١/١ ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٣٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٧/٥ ، والممتع صـ ٢٢١ ، وشرح الرضي على الشافية ٧٨/٣ .

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ٣٢٧/٥-٣٢٨.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ٢٢١/٥.

وقال الرضي:" ... واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأُقِّتَت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياسٌ مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب"(١).

وممن قال بهذه العلة الثمانيني(٢)، وصاحب حماة(٣)، وشمس الدين ديكقوز(٤) والسيوطي(٥).

**العلة الثانية**: علة الأَوْلَى، وهي ما استدل بها سيبويه حيث قال:" اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوهٍ: أجوهٌ.

وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قؤولٍ ومؤونة، وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون: قَوُولٌ فلا يهمزون، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلد منها. ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وناةٍ وأناةٍ، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطردًا حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفُ منه"(٦).

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢١٧/١.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـ٣٢٣.

(٣) ينظر: الكناش ٢٢١/٢.

(٤) هو شمس الدين أحمد الرومي، المدرس بمدرسة السلطان بايزيد ببروسا. له مصنفات منها: شرح المراح في الصرف. وشرح المقصود في الصرف، توفي بعد سنة ٨٥٥هـ. وينظر رأيه في: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف صـ١٤٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع٤٦٨/٣.

(٦) الكتاب ٣٣١/٤.

ويتضح من نص سيبويه أنه قد استدل بعلة الأَوْلَى في جواز قلب الواو المضمومة همزة نحو: وجوه وأجوه، وبيان الأولوية أنهم لما كان يبدلونها وهي مفتوحة في وَناة فيقولون أناة فمن باب أولى أن يبدلونها وهي مضمومة؛ لأنها أثقل، فإذا جاز البدل في الخفيف فمن باب أولى أن يجوز فيما هو ثقيل؛ لأن الواو المفتوحة أخف من الواو المضمومة ومن الهمزة(١).

فالمقيس هنا هو إبدال الواو المضمومة همزة، والمقيس عليه هو إبدال الواو المفتوحة همزة، وليس أحدهما أصلا للآخر، ومن ثَمَّ أراد سيبويه أن يثبت حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أثقل، وبها استدل سيبويه على صحة مذهبه وتقويته. ووجه الثقل بينه ابن عصفور(٢) والرضي(٣)، حيث ذكرا أن الواو المضمومة بمنزلة واوين، وهو ثقيل.

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٢/٢٩٢.

(٢) ينظر: الممتع صـ٢٢١ ، وشرح الرضي على الشافية ٣/٧٨.

(٣) شرح السيرافي على الكتاب ٥/٢٢١.

## المسألة السادسة

## علة عدم قلب الواو ياء في سُوير(*)

إذا اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياء، ويدغم الأول في الثاني؛ وذلك هربًا من الأثقل إلى الأخف نحو: سَيِّد وزنها فَيْعِل، وأصلها سَيْود اجتمعت الياء والواو والأولى منهما متأصلة ذاتًا وسكونًا فوجب قلب الواو ياء فأصبحت سَيْيِد، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، ولكن إذا اختل شرط من هذه الشروط فلا تقلب الواو ياء، كأن تكون الواو عارضة، وليست لازمة نحو: سُوير؛ فإن الواو لا تقلب ياء ولا تدغم؛ لأنّ الواو مَدة منقلبة من ألفِ (سايَر)، فكما لا يصح الإدغام في (ساير)، فكذلك لا يصحّ في (فُوعِلَ) منه مراعاة للأصل، وإيذانًا بأنه منه.

وقد اختلفوا في بيان علة عدم القلب في نحو سُوير:

**العلة الأولى**: أنَّ الواو ليست بلازمة ولا بأصل بل عارضة، واعتدوا بالأصل ولم يعتدوا بالعارض، وهو قول الخليل وسيبويه(١)، وابن الأثير(٢)، وابن عصفور(٣)، والشيخ

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٦٨/٤ ، والمقتضب ١٧٣/١ ، والأصول في النحو ٢٦٣/٣، وشرح السيرافي على الكتاب ٢٧٧/٥ ، والتعليقة ٥٩/٥ ، والمنصف ٢٦٤/١ ، والممتع صـ ٣٠٩ ، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز صـ ١١٠ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٣٨/٣ ، والمقاصد الشافية ٢٠٩/٨٩.

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٨/٤.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية٥٩٢/٢.

(٣) ينظر: الممتع صـ ٢٨٢.

خالد الأزهري[١]، قال ابن الأثير:" فأمّا نحو: سوير، وبويع، وقووم، وتسوير، وتبويع، وتقووم، فلا يدغم، وإن كانت ساكنة؛ لأنّ الواو غير لازمة"[٢].

**العلة الثانية**: علة الأَوْلَى، وهي ما استدل بها سيبويه[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥] حيث قال سيبويه:" وسألت الخليل عن سُوير وبويع ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنَّما صارت للضمة حين قلت: فُوعِل. ألا ترى أنك تقول: ساير ويساير، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تُفُوعِل نحو: تبويع؛ لأنَّ الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف، ومثل ذلك قولهم: رُوْيةٌ ورُوْيا ونُوْيٌ، لم يقلبوها ياءً حيث تركوا الهمزة؛ لأنَّ الأصل ليس بالواو، فهي في سُوير أجدر أن يدعوها؛ لأنَّ الواو تفارقها إذا تركت فُوعِل، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة"[٦].

ويظهر من كلام سيبويه أنه قد استدل بعلة الأَوْلَى على عدم قلب الواو ياء في نحو سُوير، ووجه الأولوية أنه إذا لم يعتد بالواو مع أنَّها ثابتة في اشتقاقات الكلمة مثل رؤية، بعد حذف الهمزة تبقى الواو ولا تقلب ياء؛ لأنها غير لازمة، فيقال: رُوْية، مع أن الواو ثابتة في الجمع – أيضًا – فيقال: رُوْيا، فإذا لم يعتد بالواو وهي كذلك فمن باب أولى ألا يعتد بها إذا كانت غير ثابتة في اشتقاقات الكلمة كما في سُوير، فالواو غير ثابتة في أي اشتقاق لها، وهذا ما وضحه السيرافي بقوله:" وهي في

---

(١) ينظر: التصريح ٢/٧١٩.
(٢) البديع في علم العربية٢/٥٩٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٨.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٤٧٣.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/١٤٠.
(٦) الكتاب ٤/٣٦٨.

سُوبِر أَوْلَى أن لا تقلب؛ لأن الواو تفارقها في ساير، ورؤية ورؤيا ونؤي تجوز الواو فيهن في كل حال"[١].

فالمقيس هو عدم قلب الواو العارضة ياء مع أنها غير ثابتة في اشتقاقات الكلمة، والمقيس عليه هو عدم قلب الواو العارضة ياء مع أنها ثابتة في اشتقاقات الكلمة، وليس أحدهما أصلًا للآخر، بل أراد سيبويه أن يثبت حكم المقيس عليه للمقيس.

وأيضًا لما سهلوا الهمزة في رُوْية بقيت الواو كما هي ولم تقلب ياء حيث اعتدوا بالأصل وهو الهمزة، فإذا لم يعتدوا بالعارض والأصل همزة فمن باب أولى ألا يعتدوا بالعارض والأصل ألف.

**العلة الثالثة**: المحافظة على مدِّ الألف لئلا يذهب بالإدغام، وهو قول المبرد[٢]، والفارسي[٣]، وابن عصفور[٤]، وركن الدين الأستراباذي[٥]، حيث قال الفارسي:" لو أدغمت الواو في الياء، أو الواو في الواو في (سُوبِرَ)، (وقُوولِ)، لزال عنهما بالإدغام المدّ، فخالف بعض الأفعال بعضًا؛ لأن المدّ في الألف من (سايَرَ) لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها، ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المدّ وصار بمنزلة الحروف التي لا مدّ فيها، كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعرية من المدّ"[٦].

---

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢٧٧/٥ ، وينظر: شرح التعريف لابن إياز صـ١١٠.

(٢) ينظر: المقتضب ١٧٣/١.

(٣) ينظر: التعليقة ٦٠/٥.

(٤) ينظر: الممتع صـ٣٠٩.

(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ٧٩٠/٢.

(٦) التعليقة ٦٠/٥.

**العلة الرابعة**: لئلا يلتبس بناء فُوعِل ببناء فُعّل عند البناء للمجهول، فإذا قيل: سُيِّر لم يعلم أنه مجهول سَيّر أو ساير، وهو قول الزمخشري(١)، والرضي(٢)، وركن الدين الأستراباذي(٣)، ورأى الرضي أنه أولى من القول بأن الواو عارضتين حيث قال:" وعند سيبويه والخليل أن سُوبِرَ وقُووِلَ لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنف أولى، وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس؛ لأن العارض إذا كان لازمًا فهو كالأصلي، ومن ثم يدغم إيَّنَةٌ وأُوَّلٌ مع عروض الواو والياء"(٤).

## المسألة السابعة

## علة عدم قلب الواو ياء في نحو طَوِيْل(*)

من المواضع التي تبدل فيها الواو ياء أن تجتمع الواو والياء، والسابق منهما متأصل في الذات والسكون مثل: سيِّد، فإن أصلها سيود، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ وعلة هذا الإبدال أن الياء والواو بمنزلة حرفين – وإن كانا متباعدين – إلا أنهما متشاركان في المد واللين، وكثرة استعمال العرب لهما، وممرهما على ألسنتهم، فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربي المخرج مثل

---

(١) المفصل صـ٥٣٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢٣٨/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ٧٩٠/٢.

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢٣٨/٣.

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمقتضب ٩٠/١ ، والأصول في النحو ٣١٠/٣، وشرح السيرافي على الكتاب ٢٧٢/٥ ، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش صـ٤٦٣ ، والممتع صـ٤٣٧ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف صـ١٤٧، وشرح الرضي على الشافية٢٦٥/٣ ، وشرح الأشموني١١٤/٤.

التاء والدال والذال، فلما كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجب إدغامهما كان ذلك في الياء(١).

ولما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحد، ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم؛ لشبهها بالألف. وذلك قولك في فيعلٍ: سيدٌ وصيبٌ، وإنما أصلهما سيودٌ وصيوبٌ(٢).

فإذا تحرك الحرف الأول منهما فإن الواو لا تقلب ياء، قال ابن السراج:" وإنْ وقعتْ بينَ متحركٍ وسَاكنٍ فهيَ علَى حالِها"(٣).

وعلل سيبويه لعدم القلب بعلة الأَوْلَى، حيث قال:" وأما صيودٌ وطويلٌ وأشباه ذلك فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أن الحرف الأول متحرك، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلا بسكون الأول، ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم: وَتِدٌ ووَتَدٌ فعلٌ، ولم يجيزوا وَدَّهُ على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّ؛ لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدر أن لا يفعلوا ذلك. وإنما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين، وإنما السكون والتحرك في المتقاربين، فإذا لم يكن الأول ساكنًا لم تصل إلى الإدغام؛ لأنه لا يسكن حرفان. فكانت الواو والياء أجدر أن لا يفعل بهما ما يفعل بمُدّ ومَدَّ؛ لبعد ما بين الحرفين. فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقلبوا، وتركوها على الأصل كما ترك المشبه به"(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٤ ، وشرح السيرافي على الكتاب٢٧٢/٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمقتضب ٩٠/١.

(٣) الأصول في النحو ٣١٠/٣.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٤.

وممن نقل هذه العلة عن سيبويه السيرافي(١)، وابن يعيش(٢).

ومن نص سيبويه يتضح أنه قد استدل على عدم القلب في نحو طويل بعلة الأَوْلَى، وبيانها أنهم لم يجيزوا إدغام الدال في التاء في (وتد) فعل ماض فيقولون ودّه؛ لأن الحركة تمنع الإدغام، ولم يجيزوا يدَّ في يتد محركة التاء – وقد جعل سيبويه اجتماع الواو والياء بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج– فلما لم يدغم الحرفان المتقاربان المخرج نحو: وتد ويتد لم تدغم – أيضًا– الواو والياء إحداهما في الأخرى؛ لتحرك الأولى منهما كما ذكر في صيود وطويل؛ ولأنه فيما ذكر أن الواو والياء مشبهتان بحرفين متقاربي المخرج، فإذا كان ما تقارب مخرجه لا يدغم إذا تحرك الأول فكذلك الياء والواو إذا تحركت الأولى منهما(٣).

ووجه الأولوية أنه إذا ترك الإدغام – لتحرك الحرف الأول– مع شدة التقارب في المخرج بين التاء والدال في نحو: وتد ويتد فمن باب أولى أن يترك في نحو: طويل؛ لأن الواو والياء متباعدان في المخرج.

وأيضًا إذا تُرك الإدغام في الأصل المقيس عليه لتحرك الحرف الأول، فمن باب أولى أن يترك ما حُمِل عليه.

فالمقيس هو ترك إدغام الواو في الياء، وهما متباعدان في المخرج، والمقيس عليه هو ترك الإدغام في المتقارب المخرج، وليس بينها أصالة ولا فرعية، بل أثبت سيبويه حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أبعد. وبهذا استدل سيبويه لتأييد رأيه.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢٧٦/٥.

(٢) ينظر: شرح التصريف الملوكي صـ٤٦٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢٧٦/٥.

وفي موضع آخر استدل سيبويه – أيضا – بعلة الأَوْلَى على عدم قلب الواو ياء وإدغامها في الياء في نحو: طويل، فقال:" فإن قلت: قالوا طويلٌ؟ فإن طويلًا لم يجىء على يطول ولا على الفعل. ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يفعل لقلت طائلٌ غدًا، ولو كان جاء عليه لاعتل، فإنما هو كفعيلٍ يعنى به مفعولٌ، وقد جاء مفعولٌ على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخيوطٌ"(١).

وبيان الأولوية أنه لما جاء مفعول على الأصل غير معلٍّ نحو: مخيوط ومعيون كان فعيل بالأصل أولى والسلامة ألزم.

ووجه الأولوية أنَّ الأصل في مفعول أن يعلَّ نحو: مبيع فإذا لم يعل فمن باب أَوْلَى ألا يعل فعيل بمعنى مفعول نحو: طويل(٢).

والمقيس في هذا الموضع عدم إعلال فعيل بمعنى مفعول، والمقيس عليه عدم إعلال مفعول، وهنا –أيضًا– ليس هناك أصالة ولا فرعية، بل أثبت سيبويه حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أبعد. وفي الموضعين استدل سيبويه بعلة الأولى لتأييد رأيه.

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٥.

(٢) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٥/٢٥٨ ، وشرح التصريف للثمانيني صـ٣٩٠.

## المسألة الثامنة

## علة قلب الهمزة ياء في مطايا(*)

من العلل التي راعتها العرب في كلامها التخفيف؛ إذ إن المتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقيل في الكلام، وذلك أنهم قد يستثقلون عبارةً، أو كلمةً، أو حرفًا، أو حركة، فيقصدون إلى تحصيل الخفة في الكلام، والابتعاد عما يثقله عن طريق الحذف أو الإبدال أو التحريك أو غير ذلك، ومن ذلك مثلًا قلبهم الياء ألفا في صحارى، وأصلها صحاريّ- بتشديد الياء - جمع صحراء، وهي البرية، وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفرده مثل: صحراء كعذاره (هل تقصد: عذراء؟)، ولكنهم كثيرًا ما يخففون بحذف الياء الأولى؛ لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة ،وقلب الياء ألفًا كما قالوا: عذارى وصحارى ومدارى(١).

ومن المواضع التي يخففونها – أيضًا- إبدال الهمزة ياء، حيث أُبدلت الياء من الهمزة باطِّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة. فتقول في ذِئب وبِئر ومِئرة: ذِيبٌ وبِيرٌ ومِيرةٌ(٢).

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ١٨٤/٤ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٣٠٥/٥ ، والتعليقة ٩٦/٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش٥٠١/٥ ، وشرح الرضي على الشافية ٦٠/٣ ، والتصريح٧٠٢/٢.

(١) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٩٥/٤ ، والكناش ٢١٩/٢ ، وتوضيح المقاصد١٤٠٦/٣ ، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف صـ١٤٣.

(٢) ينظر: الممتع صـ ٢٥١ ، وشرح الرضي على الشافية ٢١٠/٣ ، وشرح الشافية لركن الدين الإستراباذي٨٦١/٢ ، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف صـ١٤٩.

فإذا كانوا يتخففون في هذه المواضع فمن باب أولى أن يتخففوا إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد ألف باب مساجد، وليس مفردها كذلك، فإن الياء تقلب ألفا، والهمزة ياء، نحو : مطايا وركايا؛ فإن أصلهما: مطايي، وركايي؛ لأنهما جمع : مَطِيّة، ورَكِيّة، فقلبت الياء الأولى فيهما همزة، كما قلبت همزة في صحائف، فصارا مطائي وركائي، ثم وقعت الياء الأخيرة بعد همزة واقعة بعد ألف في باب مساجد، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء؛ لكراهتهم وقوع الهمزة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل، مع عدم وقوع الهمزة بين حرفي العلة في مفرده الذي هو أخف من الجمع، فصار : مطايا وركايا. قال سيبويه:" باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء، قلبت الهمزة ياء، والياء ألفًا، وذلك قولك: مطيةٌ ومطايا، وركيةٌ وركايا، وهديةٌ وهدايا، فإنما هذه فعائل، كصحيفةٍ وصحائف؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفًا، وذلك نحو: مدارى وصحارى، والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال، فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف؛ إذ كانت تبدل ولا معتل قبلها، وأردوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في مطايا؛ إذ كان ما بعدها معتلًا وكانت من حروف الاعتلال، كما اعتلت الفاء في: قلت وبعت إذا اعتل ما بعدها. فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال"[1].

وقد عللوا لإبدال الهمزة ياء، والياء ألفا في مطايا وركايا بما يأتي:

**العلة الأولى**: علة الأَوْلَى، وبها استدل سيبويه كما في النص السابق، وبيان الأولوية أنه إذا جاز أن تبدل الهمزة ياء طلبًا للتخفيف في نحو: ذئب ذيب فمن باب أولى أن تبدل في مطايا للتخلص من اجتماع شبه ثلاث ألفات.

---

(١) الكتاب ٤/٣٩٠.

وإذا جاز أن تبدل الياء ألفا في نحو: صحارى فمن باب أولى أن تبدل في مطايا؛ لأنها وقعت طرفًا.

وإذا جاز الإعلال في نحو: قلت وبعت؛ لأن ما بعدهما معتل، فمن باب أولى أن يجوز في مطايا؛ لأن الهمزة من حروف الاعتلال.

فإذا كانوا يبدلون الهمزة ياء في ذئب، ويبدلون الياء ألفا في صحارى، فإذا اجتمع الاثنان في كلمة واحدة مثل مطايا كانا أولى بالإبدال.

والمقيس هنا هو وجود أكثر من وجه للثقل في الكلمة الواحدة، والمقيس عليه هو وجود وجه واحد للثقل، وليس هناك أصالة ولا فرعية بين المقيس والمقيس عليه، بل أثبت سيبويه حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه أثقل. وهنا استدل سيبويه بعلة الأولى لتأييد رأيه.

ووجه الأولوية أنهم إذا كانوا يطلبون الخفة في نحو: ذئب، وصحارى فمن باب أَوْلَى أن يطلبوها في مطايا وركايا؛ لأنها جمع، والجمع ثقيل، والهمزة ثقيلة، واجتماع الهمزة والياء في الطرف ثقيل، فإذا جاز في الثقيل فمن باب أولى أن يجوز في الأثقل.

وممن تبع سيبويه في استدلاله بعلة الأولى صاحب حماة[١]، وابن يعيش[٢] حيث قال صاحب حماة:" وإنّما قلبت الياء في ذلك ألفا؛ لتطرفها بعد الهمزة طلبا للخفة؛ لأنّهم قلبوا اللّام المعتلّة ألفا، وليس قبلها همزة في نحو: عذارى والأصل عذاري، فقلبها مع الهمزة أولى؛ لثقل الهمزة"[٣].

---

(١) ينظر: الكناش ٢/٢٩٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٠١.

(٣) الكناش ٢/٢٩٩.

**العلة الثانية**: الاستثقال، وطلب الخفة، وهو قول ابن درستويه، وابن مالك[١] حيث قال ابن درستويه:" لأن العرب هكذا تخفف الهمزة المتحركة، الساكن ما قبلها. ويقولون في جمعها: مرايا، فيبدلون الياء من همزتها، والألف من يائها، كما يقال في مطية: مطايا وفي خطية: خطايا، ونحو ذلك، طلبا للتخفيف"[٢].

**العلة الثالثة**: كراهة وقوع الهمزة بين حرفي علة في الجمع، قال ركن الدين الأستراباذي:" فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء لكراهتهم وقوع الهمزة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل، مع عدم وقوع الهمزة بين حرفي العلة في مفرده الذي هو أخف من الجمع، فصار: مطايا وركايا"[٣]. وتبعه الشاطبي[٤].

---

(١) ينظر: إيجاز التعريف لابن مالك صـ١١٥.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه صـ٣٠٧.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ٢/٧١٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٦/٤٤٣.

## المسألة التاسعة

## الوقف على الاسم المنقوص المنادى المبني(*)

اختلف النحويون في الاسم المنقوص إذا وقفت عليه منادى على قولين:

### القول الأول:

حذف التنوين وإثبات الياء، وهو مذهب الخليل(١)، فتقول: يا قاضي كما تقول مع الألف والياء في غير النداء: جاء القاضي، واختاره ابن يعيش(٢)، والشاطبي(٣)، وأجازه ابن عصفور(٤)، وابن عقيل(٥)، ورآه ابن مالك الأقيس(٦)، ونسب الأعلم الشنتمري إلى الخليل عكسه(٧)، ونسبه الرضي إلى الخليل والمبرد معًا(٨)، ونسب الصبان للمبرد عكسه(٩).

ورُجِّح بوجهين:

---

(*) تنظر المسألة في: الكتاب ١٨٤/٤ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٥٦/٥ ، والمسائل الحلبيات صـ٩٣ ، والبديع في علم العربية ٤٠١/١ ، وشرح الرضي على الشافية ٣٠١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٩٠/٤ ، والمقاصد الشافية ٣٢/٨-٣٣.

(١) ينظر: الكتاب١٨٤/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢٢٢/٥ .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣٢/٨.

(٤) ينظر: المقرب صـ٤٢٦.

(٥) ينظر: المساعد ٣٠٩/٤.

(٦) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٩٧١/٢.

(٧) ينظر: النكت ١١٠٩/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٣٠١/٢.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ١٣٨/٣.

أحدهما: أنَّ المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يُسقط الياء إنما هو التنوين، ولا تنوين، فوجبَ إثباتُ الياء كما تثبُت في (القاضي) بالألف واللام[١].

والثاني: أنَّ ياءَ قاضي لو حُذفت في النداء في الوصل لكان قولُ يونس هو الصحيح، ولكنهم لا يقولون إلا يا قاضي بإثبات الياء، فصار بمنزلة (القاضي)، فالجيدُ ثبوتها، وكلٌّ قد حُذف منه التنوين، فقوِي قول الخليل[٢].

## القول الثاني:

حذف التنوين والياء معًا، فيقال: يا قاضْ، وهو مذهب يونس، واختاره سيبويه[٣]، والعكبري[٤]، وأجازه ابن عصفور[٥]، وابن عقيل[٦]، قال سيبويه:" وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: يا قاض. وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون: يا حار، ويا صاح، ويا غلام أقبل"[٧].

وعللوا لهذا القول بعلتين:

---

(١) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٥٦/٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية٣٢/٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) ينظر: التبيين للعكبري صـ١٨٤.

(٥) ينظر: المقرب صـ٤٢٦.

(٦) ينظر: المساعد ٣٠٩/٤.

(٧) الكتاب ١٨٤/٤.

**العلة الأولى**: علة الأَوْلَى، وبها رجَّح سيبويه مذهبَ يونس، حيث ذكر أن النداء موضع حذف فيحذف فيه ما لا يحذف في غيره كالترخيم والتنوين وياء المتكلم، فأن يُحذَف فيه ما يجوز أن يحذف في غيره أولى.

فالمقيس هنا هو الحذف في النداء، والمقيس عليه هو الحذف في غيره، وليس هناك أصالة ولا فرعية بين المقيس والمقيس عليه، بل أثبت سيبويه حكم المقيس عليه للمقيس؛ لأنه باب حذف. وهنا استدل سيبويه بعلة الأولى لتقوية مذهب غيره، وهو شيخه يونس.

وبسَط الشاطبي هذا الوجه، فقال:" الصحيح قولُ يونس لما تقدم من قوة الحذف والتغيير في النداء، فقد اجتمع في هذا الموضع بابا حذفٍ، وهما النداء والوقف، فقَوِيَ فيه الحذفُ؛ ألا ترى أن ياء المتكلم في غير النداء يجوز حذفها في الوقف، وإن لم يجز حذفها في الوصل، فكذلك الوقف مع الوصل هنا في النداء"(١).

واستدل بذلك نقلًا عن سيبويه الفارسي(٢)، وابن الخشاب(٣)، والرضي(٤)، وابن عقيل(٥)، والشيخ خالد الأزهري(٦)، والسيوطي(٧).

**العلة الثانية**: أنّ الياء قد وجبَ حذفها في الوصلِ من أجلِ التَّنوين، وإذا حذفت في الوصل، وجب أن تحذف في الوقف؛ لأنّ الوقف عارض، والعارض لا يغّير حكمَ

---

(١) المقاصد الشافية ٣٣/٨.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات صـ٩٣.

(٣) ينظر: المرتجل صـ٤٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٣٠١/٢.

(٥) ينظر: المساعد ٥٠١/٢.

(٦) ينظر: التصريح٦٢١/٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٣٩/٢.

الأصلِ، ألا تَرى أنَّ قولَك: (قم) و(خف) و(بع) ألفاتُها محذوفةٌ؛ لسكونِها، وسكونِ ما بعدها، ولو حرّكت السّاكن الثاني لم تَعدِ الألف، كقولك: (قمِ اللّيلَ) و (خفِ الله) و(بع الثّوبَ)، لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك ها هنا، على هذا تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ كما تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيد يدلُّ عليه أنَّ الحذفَ في الوقفِ يُنبّه على الحذفِ في الوصلِ، والوصلُ أصلٌ يُحتاجُ إلى التنبيهِ عليه(١).

وردَّ ابن ولاد ذلك الوجه بأن الأسماء قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخَّمة، فالتمام أولى به؛ لأنه الأصل؛ إذ لم يسمع قول العرب فيتبعها؛ ولأن الباب قد يقع فيه التمام والمحذوف، فتركه على التمام أولى؛ لأنه الأصل، فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفًا مطردًا، فهذا أدعى إلى أن يدع الياء لا يحذفها؛ لأن حذف التنوين يوجب ردَّ الياء في قاض، فلما كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكًا في النداء وجب ردُّها في هذا الباب الذي قد أمن فيه السبب الموجب حذفها، كما وجب ردُّها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أمن مع الألف واللام كما أمن في النداء: فلزم ردُّها في البابين كما قال الخليل(٢).

والخلاصة أن كلًّا من الخليل ويونس قد ذهب مذهبًا حسنًا إلا أن قول الخليل أقوى؛ لأن الإتمام أصل والحذف عارض للكلمة لأسباب توجبه، والعارض لا يغير حكم الأصل.

---

(١) ينظر: التبيين للعكبري صـ١٨٤-١٨٥.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد صـ٢٥٢.

## الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أَنْ هدانا الله، أحمده على نعمه التي لا يُنسى ذكرها، ولا يقدر قدرها، ولا يؤدى بشيء مِنَ الأنواع شكرها حمدًا يليق بجلاله، على مَا أسداه مِنْ دقائق نعمائه، وجلائل آلائه، وأسأله المزيد مِنْ نعمائه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد**.

فمن خلال هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه، نقتطف بعض النتائج التي خرجنا بها من خلال هذا البحث:

١- أن المقصود بعلة الأَوْلَى عند سيبويه حمل الأصل على الفرع، وقد يعني بها إثبات حكم المقيس عليه للمقيس دون اعتداد بالأصالة والفرعية، وقليلًا ما يقصد بها حمل الفرع على الأصل.

٢- أن الغالب في استعمال سيبويه لعلة الأَوْلَى أنه يستدل بها لتقوية مذهبه، وتأييد رأيه.

٣- أنه قد يستعملها لتقوية مذهب غيره، كما في مسألة: الوقف على الاسم المنقوص المنادى المبني، حيث استدل بها لتقوية مذهب يونس.

٤- أنه قد يستعملها لتضعيف رأي مخالفه، كما في مسألة: تصغير مطايا علمًا، حيث استدل بها لإبطال الوجه الذي يهمز (مطايا) في التصغير، وقد اختار المازني هذا الوجه.

٥- تنوع أسلوب سيبويه في تعبيره عن علة الأَوْلَى، فقليلًا ما يعبر بمصطلح (أَوْلَى)، وكثيرًا ما يعبر عنها بمرادف الأَوْلَى نحو (أحرى – أجدر)، وقد لا يصرح بها سيبويه، بل تفهم من سياق كلامه كما في مسألة: جمع ما اعتلت عينه بالواو أو الياء على فُعُول.

٦- ظهر – واضحًا- أن ثنائيات القوة والضعف، والخفيف والثقيل، والمتصل والمنفصل، والقرب والبعد هي المعايير الحاكمة لعلة الأَوْلَى في هذا البحث.

٧- أنَّ علة الأَوْلَى كغيرها من العلل ما هي إلا تذييلُ الحكم النحوي بما يوضحه ويفسِّره، أو يقويه ويعززه، وبذلك يكون للعلة النحوية والصرفية فائدة جمة؛ إذ إنها تستنبط أحكامًا ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة، فهي لا تناقض القواعد النحوية، وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي، فهي تابعة له.

٨- أكثر تعليلات سيبويه بالأَوْلَى كانت لطلب الخفة والبعد عن الثقل، ولذلك تعد من العلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي علة نابعة من اللغة وواقعها متصلة بها اتصالًا مباشرًا؛ إذ إنها تنطلق من استعمالات العرب وأساليبها، مما يدل على دقة سيبويه في استقراء كلام العرب.

٩- كان سيبويه يعلل بما وقر في ذهنه واستنتجه من حكمة العرب في كلامها، فلم يكن سيبويه مجرد ناقل أو ناسخ؛ وإنما كان له دوره الكبير، والتعليل خير دليل يكشف لنا عقلية سيبويه وحذاقته وبراعته في لغة العرب.

١٠- سيبويه في كثير من تعليلاته لا يصرِّح بلفظ العلة، ولا يشير إلى أن هذا علةُ ذاك، وهذا يؤكد لنا بأن التعليل لم يكن غاية سيبويه وهمّه؛ وإنما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل.

١١- نقل بعض النحويين المتأخرين هذه العلة عن سيبويه، ولم يزيدوا عليها شيئًا إلا القليل، كالشرح والتوضيح أو بعض الاستدراك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## أهم المصادر والمراجع


١. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/١٩٦٦م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د/رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣. الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش دراسة نحوية في شرحه على المفصل، د/ سامح إبراهيم الصباغ، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد الخامس والثلاثون، الإصدار الأول، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.

٤. الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف: د/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٦م.

٦. أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الطبعة الثانية ١٩٨٣.

٧. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٨. أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: أ.د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩. إنباه الرواة عن أنباه النحاة للقفطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، دار الجيل، بيروت، الطبعة

الخامسة، ١٩٧٩م.

١١. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي سالم، عمادة البحث العلمي، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٢. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق: أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٣. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي، دراسة وتحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٥. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

١٦. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق: د/ صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٧. البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٠. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د/ أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق (من ج١-ج٥)، دار كنوز، إشبيليا، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: أ/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢٣. تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٤. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٥. التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق: د/عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٦. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٨. جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق: أ/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٩. جامع الدروس العربية للشيخ/ مصطفى غلاييني، راجعه ونقحه: د/ عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٠. الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: د/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، الحسين، القاهرة.

٣٢. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق: الشيخ/ بدر الدين قهوجي، والشيخ/ بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، ود/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣٤. الخصائص لابن جني، تحقيق: أ/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٣٥. داعي الفلاح في مخبآت الاقتراح لابن علان، تحقيق: د/ جميل عبدالله عويضة، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م، دون ذكر اسم المطبعة.

٣٦. ديوان جرير، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

٣٧. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٨. سير أعلام النبلاء للذهبي، دار الحديث، القاهرة.

٣٩. شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصرالله، مكتبة الرشد، الرياض.

٤٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٤٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

٤٣. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين ديكقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.

٤٤. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ محمد عبد القادر عطا، ود/ طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ /

٢٠٠١م.

٤٥. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٦. شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق: د/ هادي نهر، ود/ هلال المحامي، دار الفكر ، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د/ فواز الشعار، أشرف عليه: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٤٨. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق: د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٩. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٥٠. شرح شافية ابن الحاجب لنظام الدين القمي النيسابوري، دراسة وتحقيق: ثريا مصطفى عقاب، رسالة دكتورة بجامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥١. شرح الشافية للخضر اليزيدي، دراسة وتحقيق: حسن أحمد الحمدو عثمان، رسالة دكتورة بجامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٢. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالمنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥٣. شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق:د/ سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية.

٥٤. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د/ أحمد حسن مهدلي، ود/علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٥. شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥٦. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: د/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة الكرمة ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٧. شرح المكودي على ألفية ابن مالك للمكودي، تحقيق: د/ فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٥٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أ/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

٥٩. علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦٠. فهارس كتاب سيبويه، ودراسة له، محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م

٦١. في أصول النحو، تأليف: د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة

الثالثة، ١٩٦٤م.

٦٢. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: د/ محمود فجال، دار الدراسات الإسلامية، دبي، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٣. القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

٦٤. الكتاب لسيبويه، تحقيق: أ/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه: أ/ محمد شرف الدين بالتقايا، مكتبة المثني، بغداد، ١٩٤١م.

٦٦. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، تحقيق: د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦٧. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: الشيخ/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٨. اللمحة في شرح المُلْحَة لابن الصائغ، تحقيق: د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٦٩. لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٧٠. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

٧١. ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفار عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٧٢. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، أخرجها وراجعها/محمد شوقي أمين، و/ إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٣. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة.

٧٤. المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: أ/ علي حيدر(أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٧٥. المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٦. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧٧. معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب، بيروت.

٧٨. المفتاح في الصرف للجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٩. المُفصَّل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق/ علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٨٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود/ محمد إبراهيم البنا، ود/ عياد الثبيتي، وغيرهم، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨١. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

٨٢. المقتضب للمبرد، تحقيق: أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٨٣. المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: د/ أحمد عبد الستار الجواري، ود/ عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى،١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

٨٤. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م.

٨٥. مناهج البحث والتأليف عند النحاة، د/ حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الإيمان، الطبعة الثانية، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٨٦. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٨٧. النحو الوافي، تأليف: أ/ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة عشرة، ٢٠٠٩م.

٨٨. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل،مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٨٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي، تحقيق: د/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.